الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة
Civil Society Team for Enhancing Pubic Budget Transparency

دراسة حول:

تحديات السياسات الحكومية في إدارة القطاع الزراعي

سلسلة تقارير رقم 299

2025

الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة
Civil Society Team for Enhancing Pubic Budget Transparency

دراسة حول:

تحديات السياسات الحكومية في إدارة القطاع الزراعي

آذار

2025

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الأستاذ أشرف سمارة لقيامه بإعداد هذه الدراسة، ومن الدكتور عزمي الشعيبي وفريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم على هذه الدراسة، ومراجعتها، وتحريرها.

© جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالآتي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. تحديات السياسات الحكومية في إدارة القطاع الزراعي. رام الله- فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذه الدراسة، ولا يتحمل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف الدراسة بعد نشرها.

فهرس المحتويات

ملخص تنفيذي	5
مقدّمة	7
هدف الدراسة	7
منهجية الدراسة	7
القسم الأول: واقع القطاع الزراعي والسياسات العامة الزراعية المعتمدة من قبل الحكومة	9
سمات القطاع الزراعي الفلسطيني	9
أنماط الزراعة الفلسطينية	10
نمط القطاع النباتي	10
نمط القطاع الحيواني	10
مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل	10
التجارة الخارجية والنشاط الزراعي	11
الخطط الوطنية والاستراتيجية لقطاع الزراعة	11
خطة الطوارئ للحكومة التاسعة عشرة	12
القطاع الزراعي ضمن خطة الطوارئ الحكومية 2024	12
إشكاليات القطاع الزراعي وتحدياته (السياسات الحكومية المقرّة بشأن قطاع الزراعة)	13
الإطار التشريعي	13
الخطط الوطنية والاستراتيجية لقطاع الزراعة	14
خصوصية منطقة الأغوار	17
المأسسة والإدارة	18
القسم الثاني: الموازنات والإنفاق الفعلي للقطاع الزراعي 2019-2024	19
دور صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية	20
القسم الثالث: التحديات التي تواجه القطاع الزراعي	22
السياسات الحكومية لدعم قطاع الزراعة	23
القسم الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	25
أولاً. الاستنتاجات	25
ثانياً. التوصيات	30
المراجع والمصادر	34

ملخّص تنفيذي

ضمن الاستراتيجيات الحكومية المختلفة، شكل القطاع الزراعي ركيزة أساسية من ركائز التنمية والصمود، ومن أسس تحقيق السيادة على الأرض والغذاء. تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة الاستراتيجيات والسياسات الحكومية لدعم القطاع الزراعي، وبخاصة في مناطق الأغوار والمناطق المصنفة (ج)، وإعداد توصيات لتفعل دعم القطاع الزراعي، بالاعتماد على تحليل جمع البيانات والمعطيات ذات العلاقة وتحليلها إلى جانب آراء الجهات المختلفة ذات العلاقة، آخذين بعين الاعتبار التغيرات على واقع القطاع الزراعي الفلسطيني، ومدى ملاءمة الخطط ومتابعتها، والمراكمة والتقدم والإنجازات نحو تحقيق الأهداف، وتبيان أسباب الإخفاقات والعقبات، مع عدم إغفال تشابك القطاع الزراعي الفلسطيني مع العديد من القضايا الاستراتيجية.

تضمنت الدراسة استطلاع آراء بعض الشركاء من مؤسسات ومزارعين، حول فاعلية وتأثير تدخلات وزارة الزراعة وخططها الاستراتيجية، في دعم القطاع الزراعي، وتذليل العقبات والمعيقات أمام تطور هذا القطاع. وعلى الرغم من أن قيمة الإنتاج الزراعي ارتفعت من حوالي 876 مليون دولار في العام 1994، لتصل إلى حوالي 1.8 مليار دولار في العام 2023، فقد بقيت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، بالمعدل، حوالي 9% على طول تلك الفترة، ولم تكن الإشكالية في تدني نسبة مساهمته إلى إجمالي الإنتاج، ولكنها، أيضاً، في التذبذب العالي وعدم الاستقرار لمستويات الإنتاج، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسة بيانات الحسابات القومية، 1994-2023).

يتوقع ممارسو العمل الزراعي من وزارة الزراعة، الدعم المباشر في العملية الإنتاجية نفسها، وبخاصة عند الكوارث، أو ما يتعلق بإجراءات الاحتلال، وتبني سياسات لخفض أسعار مدخلات الإنتاج وتكاليفها، لضمان الاستمرارية في ممارسة النشاط الزراعي، (ورشة عمل مزارعي قرى غرب رام الله، عقدت بتاريخ: 2025/1/29؛ ومقابلة مع د. جميل حرب، الأستاذ في دائرة الأحياء والكيمياء الحيوية بجامعة بيرزيت، بتاريخ: 2025/1/19). كما أشار ممثلو وزارة الزراعة، ضمن هذه الدراسة، إلى أن وزارة الزراعة تطمح إلى تقديم دعم وعمل أوسع، إلا أن محدودية الإمكانيات لا تسمح بذلك، (مقابلة مع المهندس حسن الأشقر، مدير عام التخطيط والسياسات وزارة الزراعة، بتاريخ: 2025/2/18).

أظهرت الدراسة أن الموارد المالية المخصصة لموازنة وزارة الزراعة قليلة لجميع السنوات، ولا يتم الالتزام بها بشكل كبير، وبشكل خاص في بند النفقات التطويرية، لأسباب تضمنتها الدراسة؛ فعلى سبيل المثال، في العام 2023، كانت الموازنة المقدرة لوزارة الزراعة 186.4 مليون شيكل، المقدر منها لبند النفقات التطويرية 90.9 مليون شيكل، فيما كان الإنفاق الفعلي على هذا البند فقط 44 مليون شيكل، بفارق أكثر من 50%. وبشكل عام، كانت حصة وزارة الزراعة أقل من 1% من إجمالي الموازنة الفلسطينية العامة، وكان الإنفاق الفعلي السنوي أقل مما يرصد ضمن الموازنات التقديرية، فيما تستحوذ الرواتب والأجور على أكثر من 56% من موازنة وزارة الزراعة. وعلى الرغم من أن الخطط الاستراتيجية لوزارة الزراعة تقدم تشخيصاً صحيحاً لواقع القطاع الزراعي الفلسطيني واحتياجاته، فإن هناك ما يعيق ترجمة هذا التشخيص إلى خطط وإنجازات ملموسة على أرض الواقع، لعدم توفر موازنات كافية. هناك برامج مهمة تنفذها أو تشرف على تنفيذها وزارة الزراعة، مثل شق الطرق الزراعية، واستصلاح الأراضي، وتسييجها، وتجديرها، وحفر الآبار لجمع المياه، وإنشاء البرك الترابية، إلا أن الاحتياج الكبير يجعل أثرها محدوداً.

يشكل موضوع عدم فاعلية الاسترداد الضريبي، وصعوبة الإيفاء به من قبل وزارة المالية، مصدر تذمر لشريحة واسعة من المزارعين، ناهيك عن أنه يتضمن إجراءات روتينية طويلة، وتأخر كبير في دفع المستحقات لمن يستطيع توفير ما هو مطلوب.

وهناك تذمر عالٍ من عدم فاعلية العديد من المبيدات والمستلزمات الزراعية، وكذلك الحال فيما يخص عدم توفر المختبرات الرسمية من حيث العدد والمعدات والتوزيع الجغرافي، وهناك عدم رضى من المزارعين عن مستوى الحماية للمنتجات الفلسطينية، وسياسات الاستيراد، وبخاصة للثروة الحيوانية، الخراف تحديداً، وتهريب البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية، (مقابلة مع د. جميل حرب، الأستاذ في دائرة الأحياء والكيمياء الحيوية بجامعة بيرزيت، بتاريخ: 2025/1/19؛ وأحمد غوانمة، رئيس مجلس قروي الجفتلك، بتاريخ: 2025/2/28؛ ورشة عمل مزارعي غرب رام الله، عقدت بتاريخ: 2025/1/29).

هناك تراجع في فرص العمل التي يوفرها القطاع الزراعي، فحسب بيانات القوى العاملة التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، خلال الفترة 2015 إلى 2022، فُقدت 10 آلاف فرصة عمل، وحسب بيانات التجارة الخارجية المرصودة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يعاني الميزان التجاري الزراعي من عجز متصاعد، فخلال العام 2023 وصل إلى 520 مليون دولار، نتيجة زيادة الواردات من السلع الزراعية عن الصادرات بشكل متصاعد، فخلال الفترة 2014 إلى 2023 ارتفعت الواردات الزراعية من 417 مليون دولار إلى 645 مليون دولار، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي 25 مليون دولار، مقابل شبه ثبات في الصادرات من السلع الزراعية.

من خلال المقابلات التي أجريت مع ممثلين عن وزارة الزراعة، تعتبر الوزارة أن أي مشاريع للممولين أو للقطاع الخاص أو للمؤسسات الأهلية والمجتمع المدني تنفذ وتعنى بالقطاع الزراعي، يجب أن تصب في إنجاز الخطط الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالقطاع الزراعي، لأن الوزارة حاضنة القطاع الزراعي، بالمتفاعلين فيه كافة، وهم شركاء في تحديد الاحتياجات والركائز والأهداف للخطط الاستراتيجية.

مقدمة

يواجه القطاع الزراعي الفلسطيني تحديات متعددة؛ مثل التغيرات المناخية، وندرة الموارد الضرورية للزراعة، وبخاصة المياه، وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي، التي تنعكس في ارتفاع تكاليف الإنتاج. وفي الواقع الفلسطيني، يتداخل أثر الاحتلال كمعيق مع غيره من المعيقات، بحيث يصبح استنساخ النماذج وقصص النجاح المتحققة عالمياً، والاستفادة مما يتم التوصل إليه من حلول في دول شبيهة، يواجه إشكاليات تطبيقها فلسطينياً، لأن التحديات الفلسطينية ليست مرتبطة بالتطور الطبيعي، كما هو الحال في باقي الدول والتجارب العالمية في المجال الزراعي.

ساهمت سياسات الاحتلال الإسرائيلي في تعميق هشاشة هذا القطاع، ويستدل على ذلك من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة؛ كعجز الميزان التجاري الزراعي (زيادة الفجوة بين الواردات الزراعية والصادرات الزراعية)، وتراجع القدرة التشغيلية للقطاع الزراعي، وبالتالي تراجع مستويات الدخل للمزارعين، وارتفاع نسب الفقر في أوساطهم، والأكثر أهمية انعدام الأمن الغذائي؛ والسيادة على الغذاء على المستوى الوطني.

أعاق الاحتلال معظم التوجهات الفلسطينية الرسمية والأهلية والخاصة التي سعت إلى تطوير القطاع الزراعي؛ بالسيطرة على المساحات الأكبر من الأراضي الزراعية، ومنع التوسع والاستثمار فيها؛ مثال على ذلك السيطرة على منطقة الأغوار التي تضم الأراضي الأكثر خصوبة، والتي تمثل سلة الغذاء للضفة الغربية، وكذلك المناطق المصنفة (ج) التي تشكل مساحتها 60% من الأراضي المتاحة لتطوير القطاع الزراعي، وفيها مصادر رئيسية لتوفير المياه، وبالتالي تعتبر ركناً أساسياً واستراتيجياً في مجال تنمية قطاع الزراعة الفلسطيني.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقييم أثر السياسات الحكومية التي تستهدف دعم القطاع الزراعي في فلسطين، من خلال تتبع أهم البرامج والأنشطة التي تقرها الحكومة وتنفذها الوزارة؛ في سبيل تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية الفلسطينية والسياسات الوطنية، لدعم القطاع الزراعي الفلسطيني، إضافة إلى قراءة في الموازنات المرصودة لتطوير القطاع الزراعي ودعمه، وتعزيز الحفاظ على الأرض وصمود المزارعين، مع التركيز على ما يخص المناطق المصنفة (ج)، ضمن عمل الوزارة نظراً لخصوصيتها، المتمثلة بمساعي الاحتلال إلى السيطرة عليها وتهجير المزارعين منها.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على مصدرين للبيانات؛ الأول: البيانات الثانوية من خلال التقارير والدراسات للجهات الرسمية، بشكل رئيسي، مجلس الوزراء، ووزارة الزراعة، ووزارة المالية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت القطاع الزراعي الفلسطيني، والثاني: البيانات الأولية التي استندت إلى مقابلات مع مجموعة من المؤسسات، منها وزراء الزراعة، وصندوق درء المخاطر الزراعية، واتحاد لجان العمل الزراعي، وجمعيات وتعاونيات زراعية، وكذلك خبراء ممن يتابعون القطاع الزراعي الفلسطيني، ومجموعة من المزارعين في الأغوار، ومجموعة أخرى من مزارعي وسط الضفة الغربية، ومقابلات مع مزارعين يمارسون العمل والإنتاج ضمن النشاط الزراعي في مناطق مختلفة من الضفة الغربية.

واعتمدت منهجية الدراسة على تحليل نتائج البيانات والمعطيات ذات العلاقة بأهداف الدراسة وبلورة الاستنتاجات بشكل عام، والمتعلقة بالتحديات بشكل خاص، إلى جانب إعداد توصيات موضوعية مقترحة تساهم في تصويب بعض تلك التحديات وتجاوزها.

تتضمن الدراسة أربعة أقسام رئيسية؛ القسم الأول اشتمل على تتبع وصفي لواقع إعداد وتنفيذ السياسات الحكومية حول القطاع الزراعي الفلسطيني، من خلال تحليل ما يتعلق بالقطاع الزراعي ضمن الخطط الوطنية والقطاعية للحكومات الفلسطينية المتعاقبة، بالتركيز على الأحدث منها؛ مثل خطة الطوارئ 2024، وبرنامج عمل الحكومة الـ19، وفي القسم الثاني تم تحليل الموازنات والإنفاق المرتبط بالقطاع الزراعي للسنوات 2019-2024، وتضمن القسم الثالث تحليلاً لأهم التحديات التي تواجه السياسات العامة المطبقة، وتحليل فاعلية تطبيق السياسات الحكومية، وتقييم مدى نجاعة الجهود الحكومية في مواجهة هذه التحديات، من خلال المقابلات الميدانية المعمّقة مع ممثلين عن وزارتي الزراعة والمالية، وبعض الجهات ذات الصلة مثل المرجعيات الزراعية العامة الوزارية وغير الوزارية، والأهلية، والشركات الزراعية الخاصة، وتحليل التقارير ومقارنتها بالخطط والأهداف، كما تضمن السياسات الحكومية لدعم قطاع الزراعة، فيما اشتمل القسم الرابع والأخير على الاستنتاجات والتوصيات المبنية على تحليل الواقع والتحديات، وآراء الفاعلين والمختصين حول الحلول، بهدف دعم وتطوير وتحسين السياسة العامة الوطنية المعتمدة للقطاع الزراعي، وتعزيز وزياد فاعلية التدخلات من قبل جميع الشركاء.

القسم الأول: واقع القطاع الزراعي والسياسات العامّة الزراعية المعتمدة من قبل الحكومة

تاريخياً كان القطاع الزراعي قاعدة الإنتاج الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني، وأحد أهم مصادر التشغيل وتوفير الغذاء، في مجتمع يتميز بطابع ريفي ذي ثقافة زراعية، لكن مع سيطرة الاحتلال الإسرائيلي الكاملة على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية في العام 1967، بدأت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي تتراجع تدريجياً.

حديثاً، خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي وما تلاها، شهد القطاع الزراعي الفلسطيني العديد من التقلبات؛ سواء على صعيد معدلات النمو، أو المساهمة في الناتج المحلي، ومستويات التشغيل والبطالة، ومعدلات الأسعار والأجور، وفي مؤشرات التجارة الخارجية المرتبطة بالزراعة، وغيرها من المؤشرات الاقتصادية التي تأثرت سلباً تبعاً لهذه التقلبات خلال العقود الثلاثة الأخيرة (1993–2023).

تظهر البيانات الخاصة بالحسابات القومية، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لسنوات مختلفة، أن المعدل السنوي لمساهمة القطاع الزراعي في الإنتاج بلغ حوالي 9% على طول الفترة للسنوات 1994–2023، وتراوحت ما بين 8% إلى 13% في أفضل أحوالها، في حال حسبت على أساس الإنتاج، ولا تختلف البيانات كثيراً إذا ما تم اعتماد القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية، حيث كانت نسبة القيمة المضافة لنشاط الزراعة إلى إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد الفلسطيني، بالمعدل، حوالي 9%، وتراوحت ما بين 6% إلى 13%. لا تكمن الإشكالية في تدني نسبة مساهمة الزراعة فحسب، لكن في الاتجاه المتناقص في نسبة مساهمتها مع الزمن، وكذلك في حالة عدم الاستقرار التي تتسم بها، حيث تمتاز نسب النمو بالتذبذب الكبير انخفاضاً وارتفاعاً.

هناك تمايز وخصوصية لتأثر القطاع الزراعي بالإشكاليات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وتعزى هذه الخصوصية إلى بعض الإشكاليات الخاصة بالقطاع الزراعي دون غيره، مثل الآفات الزراعية، أو عوامل طبيعية مثل ارتفاع درجات الحرارة؛ وتذبذب معدلات الأمطار؛ أو تذبذب الإنتاج بسبب الموسمية، إلى جانب عوامل أخرى تتمثل في قلة الموارد المائية، وعدم توفر مدخلات الإنتاج، أو ارتفاع مستويات أسعارها، ما ينعكس في عدم التحكم في كميات الإنتاج، إضافة إلى ضعف القدرة على التخزين، وعدم إتاحة التصدير في الأوقات الملاءمة، ما يعرض القطاع الزراعي لخسائر كبيرة نتيجة هذه العوامل منفردة أو مجتمعة، كلها عوامل مؤثرة تساهم في تعزيز حالة عدم الاستقرار، وتذبذب حجم القطاع الزراعي، كما تنعكس في عدم استقرار أعداد الممارسين للنشاط الزراعي، بسبب الخسائر أحياناً، والتحول إلى أنشطة خارج القطاع الزراعي أحياناً أخرى، نتيجة عدم القدرة على الاستمرار لعدم الجدوى لبعض الأنشطة الزراعية.

سمات القطاع الزراعي الفلسطيني

يتسم القطاع الزراعي الفلسطيني بصغر مساحة الحيازات الزراعية، فحسب بيانات التعداد الزراعي الفلسطيني للعام 2021، هناك ثلاثة مستويات من الحيازات: الصغيرة ومساحتها أقل من 3 دونمات، والمتوسطة ومساحتها من 3 إلى 20 دونماً، والكبيرة التي تزيد مساحتها على 20 دونماً. ومن حيث تطور عدد الحيازات الزراعية، كانت هناك زيادة في العام 2021 مقارنة مع العام 2010، تركزت في زيادة عدد الحيازات الصغيرة. وتبعاً لملكية الحيازة، ارتفعت حيازات الإناث بنسبة 61%، وحيازات الذكور بنسبة 50%، ضمن فئة الحيازات الصغيرة، وهي مؤشرات على أن جزءاً من الزيادة في عدد الحيازات ناتج عن تفتت الملكية بسبب الإرث، وبيع وتجزئة الأراضي الزراعية لاستخدامات غير زراعية، وهذا الاستنتاج يعزز تراجع متوسط حجم الحيازة في فلسطين[1].

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. «تحليل واقع الحائزين والحيازات الزراعية في فلسطين 2021»، رام الله–فلسطين: pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx

أنماط الزراعة الفلسطينية

نمط القطاع النباتي

تستخدم العديد من أنماط الزراعة النباتية في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، كما أن نسق التغير في القطاع الزراعي النباتي، يواكب -إلى حد ما- متطلبات التغير محلياً وعالمياً، فحصل تغير في نمط الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وبات يستخدم في الأراضي الفلسطينية ثلاثة أنماط للزراعة المحمية؛ منها البيوت البلاستيكية؛ والأنفاق الفرنسية العالية؛ والأنفاق الأرضية المنخفضة، وهي في الغالب لزراعة الخضروات بأشكالها كافة، فزادت مساحة الأراضي المزروعة بنمط البيوت البلاستيكية من 18,154 دونماً العام 2010 إلى 38,184 دونماً العام 2021، بنسبة زيادة بلغت 110%، وزادت مساحة الأنفاق الفرنسية المرتفعة بنسبة 43%، من 774 دونماً العام 2010 إلى 1,110 دونمات العام 2021. الازدياد في الزراعية المحمية يتماشى مع الخطط الوطنية التي تسعى إلى زيادة الإنتاج، وتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي لبعض المنتجات الزراعية الأساسية الممكنة مثل الخضار، وبخاصة أن إنتاجية البيوت البلاستيكية الآخذة في التوسع، تصل إلى أضعاف إنتاجية المساحة نفسها من الأراضي المكشوفة، كما أنها تتجاوز مسألة موسمية الإنتاج، في الوقت نفسه الذي زادت فيه المساحات الزراعية التي تعتمد النمط البعلي، ولكن الزيادة ليست كبيرة، حيث زادت المساحة من 728,257 دونماً العام 2010 إلى نحو 807,147 دونماً، وتوسعت الزراعة التي تستخدم النمط المروي بأشكاله المختلفة، كالري السطحي، والري بالتنقيط، والري بالرشاشات، حيث زادت مساحات الأراضي التي تروى بنمط الري السطحي في محافظتي جنين والخليل، بسبب التوسع في زراعة العنب المروي، وارتفعت مساحة الري بالتنقيط بشكل كبير في جنين وطوباس والأغوار الشمالية، وأريحا، والأغوار، وخان يونس، وهذا ينسجم مع خطط ترشيد استهلاك المياه، وزيادة فاعلية استخدامها في الري، كم شهدت زراعة الخضار توسعاً؛ من خلال استصلاح الأراضي الزراعية وحفر الآبار الزراعية، وإنشاء برك حصاد وتجميع المياه[2].

نمط القطاع الحيواني

تطور الإنتاج الحيواني كان شبيهاً بتطور الإنتاج النباتي، وعلى الرغم من تراجع إنتاج الدجاج اللاحم ضمن الحيازات الصغيرة، التي تقل أعداد الدجاج فيها عن 4,000 طير العام 2021، ارتفع عدد الحيازات ذات الأعداد الأكثر من 4,000 طير، وارتفع عدد الأبقار من 33,925 رأساً العام 2010 إلى نحو 67,760 العام 2021، كما كانت هناك زيادة كبيرة في عدد الحيازات التي تربي ضأناً العام 2021 بنظام التربية المكثف بنسبه 205%، وبنسبة 177% بنظام التربية شبه المكثف.

مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل

تراجعت نسبة العاملين في النشاط الزراعي لكلا الجنسين، ففي حين كانت تشكل حوالي 14% من إجمالي العاملين في العام 2000، تراجعت النسبة لتصل إلى حوالي 6% في العام 2022، وكان التراجع الأكثر حدة في نسبة العاملات في قطاع الزراعة من النساء، حيث تراجعت النسبة من حوالي 35% في العام 2000، لتصل حوالي 6% في العام 2022.

هنا يجب عدم إغفال أثر تدني الأجور للعاملين في القطاع الزراعي، بالمقارنة مع الأنشطة الأخرى، ويغلب عليهم الطابع العائلي، حيث تقدر 90% من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي الفلسطيني، بأنها عمالة أسرية غير مدفوعة الأجر[3]، ويغلب على المنخرطين في العمل الزراعي عدم امتلاكهم مؤهلات علمية، حيث إن 50% منهم لا يوجد لديهم أي سنوات دراسية، وفقط 3% لديهم تعليم أعلى من 13 سنة دراسية، والنسبة الباقية موزعة على الفئة من سنة إلى 12 سنة دراسية، وهذا، أيضاً، يفسر جزءاً من تراجع نسبة مشاركة القوى العاملة في القطاع الزراعي، وبخاصة مع ارتفاع معدل التحصيل العلمي للإناث. وعند تحويل نسبة العاملين في النشاط الزراعي إلى أعداد، نلاحظ أن عدد العاملين في النشاط الزراعي قد تراجع بحوالي 10 آلاف فرصة عمل خلال الفترة بين العامين 2015 و2022.

2 المصدر السابق.
3 المصدر السابق نفسه.

التجارة الخارجية والنشاط الزراعي

عند تتبع حركة السلع الزراعية بين الواردات والصادرات الفلسطينية المرصودة، يلاحظ أن واردات السلع الزراعية للأراضي الفلسطينية خلال السنوات العشر الماضية في تزايد مستمر، حيث ارتفعت من 417 مليون دولار إلى حوالي 645 مليون دولار، خلال الفترة بين العامين 2014 و2023، بمعدل زيادة بلغ حوالي 25 مليون دولار سنوياً. بالمقابل، هناك شبه ثبات في صادرات السلع الزراعية الفلسطينية، مع تذبذب بين الارتفاع الطفيف والانخفاض خلال الفترة نفسها، وهو تذبذب مرتبط بتذبذب الإنتاج، كما أشير سابقاً، ما يعني أن العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية، بين الواردات والصادرات الفلسطينية، في تزايد مستمر، حتى وصل في العام 2023 إلى حوالي 520 مليون دولار، وهو مؤشر على تراجع في قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية (فجوة بين العرض والطلب)، أو وجود حالة من الإغراق للسوق الفلسطينية ببعض السلع الزراعية المستوردة، ما يضعف قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة، الأمر الذي قد يفسر تراجع الإنتاج الزراعي المحلي، لبعض الأصناف الزراعية، وهذا يستدعي دراسة تلك الأصناف، وتحديد سياسات دعم وحماية، لتشجيع التوسع في الإنتاج المحلي، انسجاماً مع أهداف الخطط الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية ودعم صمود المزارعين.

العجز في الميزان التجاري الزراعي، بلغ حوالي 6.75 مليار دولار في العام 2023، تساهم السلع الزراعية بحوالي 8% من هذا العجز، وبالتالي زيادة الإنتاج الزراعي المحلي ستساهم في تقليص عجز الميزان التجاري الفلسطيني، وبخاصة أن الفرص الاستثمارية وتحسين الإنتاج الزراعي ممكنة، إذا ما أعطيت مزيداً من الاهتمام، وذللت بعض العقبات؛ فالسلع الزراعة تشكل نسبتها حالياً 7.8% من إجمالي الواردات، وتشكل الصادرات من السلع الزراعية حوالي 8.2% من إجمالي الصادرات، مع الأخذ بالاعتبار، عند تناول النسب، أن قيم الواردات أعلى بكثير من قيم الصادرات.

التطوير في الإنتاج الزراعي وتوسيع الاعتماد على الزراعة المحلية، لا يساهم فقط في إحلال الواردات من السلع الزراعية، بل تشكل مدخلات إنتاج تساهم في تطوير الصناعات المحلية، وتفتح آفاقاً للتوسع في التصنيع الغذائي، وبخاصة المعتمد على المنتجات الزراعية، وسيكون لها تأثير مضاعف يتعدى القطاع الزراعي، ليساهم في إحلال العديد من الواردات الصناعية المعتمدة على الزراعة، ويساهم، بشكل مباشر وغير مباشر، في تخفيض عجز الميزان التجاري، وزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي، والحد من ارتفاع نسب البطالة، عبر توليد فرص عمل جديدة، وتعزيز السيادة على الغذاء.

الأجندة الوطنية والخطط الاستراتيجية للقطاع الزراعي

بالنسبة لوزارة الزراعة، هناك معطيات تحدد التدخلات والأولويات ضمن خطط الوزارة، لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند تحليل الخطط الاستراتيجية. تتمثل هذ المعطيات في الحالة السياسية والأوضاع غير المستقرة التي تحيط بالواقع الفلسطيني، ومحدودية الموارد المتاحة، وعدم ثبات مصادر التمويل، وبالتالي القدرة على إنجاز الخطط متوسطة وطويلة الأمد تكاد تكون محدودة جداً، ما يجعلها عرضة لكثير من التغيرات.

مشاريع نفذناها عن طريق الاتحاد الأوروبي كانت فيها إنتاجية شغلت أيدي عاملة، وزاد الإنتاج الحيواني والنباتي في الضفة وغزة، استثمارات من المفترض أن تدر دخلاً، ضاعت وضاع الأساس، الممول إذا ما في حل سياسي سيوقف التمويل، الحل السياسي خارج وزارة الزراعة، أراضي زراعية في الضفة الغربية، الأغوار منطقة حيوية ولازم نستثمر فيها، ضمن خطة تطوير الأغوار سبعة ملايين دولار أنفقت 2020-2023، مواسير مية وتأهيل آبار وطرق زراعية واستصلاح أراض وبنية تحتية، دُمرت من اعتداءات المستوطنين. من ناحية الجدوى الاقتصادية هناك خسارة، كذلك كون مجمل الأراضي الزراعية المفترضة للتنمية والتطوير معظمها في مناطق (ج)، وفي الغور، وفي السفوح الشرقية، المزارعين مطرودين منها، الاستيطان الرعوي طرد المزارعين، هذا أكبر من قدرة وزارة الزراعة منفردة، لمواجهة موضوع سياسي، لم تعد القصة توفر أموال فقط، هناك محددات من المجتمع الدولي، آخر اجتماع مع البنك الدولي أكد البنك أن مناطق (ج) ما بدخلها، لا يوجد مشروع بنك دولي في مناطق (ج).

(مقابلة مع المهندس حسن الأشقر، مدير عام التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة، بتاريخ: 2025/2/18)

كما أشير سابقاً في هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من هذه المحددات، فإن هناك زيادة في عدد الحيازات الزراعية خلال السنوات العشر بين العامين 2010 لغاية 2021، بنسبة 26%، واتسعت مساحة الحيازات الزراعية بشكل عام بما يقارب 2,240 دونماً خلال الفترة نفسها، وكان هناك تطور نحو تحقيق نوع من الاكتفاء في بعض المنتجات النباتية والحيوانية مثل: التمور، والعنب، وزيت الزيتون، والجوافة، والأفوكادو، والفراولة، وما يقارب 95% من الخضراوات المنتجة فلسطينياً، هذا إضافة إلى الحليب، والبيض، والدجاج، والديك الرومي، والعسل، و85% من لحوم الضأن والخراف، و15% من لحوم العجول[4]، وبخاصة في ذروة مواسم الإنتاج من تلك الأصناف.

خطة الطوارئ للحكومة التاسعة عشرة

اضطرت الحكومة الفلسطينية التاسعة عشرة إلى العمل بخطة طوارئ 2024، نتيجة العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية بشكل عام، وعلى قطاع غزة بشكل خاص، وبالتالي أصبحت الأنشطة، بالأساس، محصورة، وتركز على أهداف إغاثية طارئة، لتوفير الاحتياجات الأساسية، وإعادة تأهيل ما دمره الاحتلال الصهيوني، من خسائر مادية واقتصادية، وهذا أمر طبيعي حسب أولوية الاحتياجات المتعلقة باستمرار صمود الشعب الفلسطيني وبقائه، من غذاء، وماء، ودواء، ومأوى، وطاقة، ومعالجة الآثار المرتبطة بالحصار، وتقطيع أوصال التواصل الجغرافي، ومصادرة الأراضي والهجمة الشرسة والممنهجة لقطعان المستوطنين، تلك الأهداف مثلت الأركان الأساسية لخطة الطوارئ الفلسطينية 2024.

> فيما يخص أن هناك تدخلات إلها أثر أكبر من تدخلات ثانية، لا تقاس بهذه الطريقة، استصلاح أراضي وطرق زراعية هي تنمية، بينما توزيع الأعلاف هو استجابة عاجلة، مضطر للاثنتين في وزارة الزراعة، طرد مزارعين من منطقة السفوح الشرقية بسبب اليهود أو المستوطنين، انحصر غنمهم بطل في مرعى، ما في مجال أعمل استصلاح أراضي، الاستجابة العاجلة أن توفر العلف، ولاحقاً يصمم برنامج ليزرع وينتج، غلب الطابع الإغاثي على الجانب التنموي في مثل هذه الظروف (العدوان الإسرائيلي 2024).
>
> (مقابلة مع المهندس حسن الأشقر، مدير عام التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة، بتاريخ: 2025/2/18)

وفي هذا السياق، كان ما يخص القطاع الزراعي ضمن هذه الخطة، وبالتالي لا نستطيع النظر إليها ومحاكمتها في الإطار التنموي الطبيعي، بعيداً عن هذه المعطيات، التي هدف الاحتلال من خلالها إلى فرض واقع صعب على حياة الفلسطينيين. قامت الحكومة باعتماد موازنة طوارئ قدرت بحوالي 1441 مليون دولار[5]، معظمها لمجالات التدخل الطارئ وضمان الاستمرارية فقط، وبالتالي تلخصت الأهداف حول ضمان استمرار تقديم الخدمات والاحتياجات الأساسية الحيوية، من تعليم وصحة وإغاثة وأمن، وإعادة تأهيل ما يمكن من البنية التحتية المدمرة، بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومرتبطة بنسبة من الاعتماد على التمويل الخارجي، من المانحين والمؤسسات الدولية المختصة، كما أوقفت المشاريع عالية التكلفة؛ والمشاريع التطويرية المعتمدة على تمويل المالية العامة.

القطاع الزراعي ضمن خطة الطوارئ الحكومية 2024

في ظل المعطيات التي حددتها خطة الطوارئ للعام 2024، ما هو ممكن لقطاع الزراعة لم يكن بالإمكان أن يذهب بعيداً، أو أن ينسجم مع أسس خطة التنمية متوسطة الأمد، بالتالي كانت التدخلات ضمن خطة الطوارئ محدودة للقطاع الزراعي، مثل توفير اللقاحات والمطاعيم البيطرية ومراقبة الأسواق، وتوزيع مدخلات إنتاج حيواني، من معدات وآليات وأعلاف لحوالي 2500 مزارع بقيمة 660 ألف دولار، وتوزيع مدخلات إنتاج نباتي أيضاً لحوالي 2500 مزارع ومنتج، من أسمدة، ومبيدات، وشبكات ري، وبلاستيك للبيوت البلاستيكية، بقيمة 670 ألف دولار[6]، وتنفيذ 240 مشروعاً زراعياً للمزارعين المتضررين بقيمة 3.2 مليون دولار، وتعويض المزارعين المتضررين من الانتهاكات الإسرائيلية بقيمة 3.2 مليون دولار[7].

---

4 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. «تحليل واقع الحائزين والحيازات الزراعية في فلسطين 2021»، مصدر سبق ذكره.
5 الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2024. «خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024»، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، رام الله – فلسطين: https://2u.pw/2dxqgIqF
6 القيمة المالية تمثل قيمة أبرز التدخلات ضمن تحقيق الأهداف من التدخل، وليس كامل المبلغ، وبالتالي قد يكون الفعلي أكبر من ذلك.
7 الأمانة العامة لمجلس الوزراء، (2024). خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024، مصدر سبق ذكره.

هـذه التدخـلات الطارئـة تركـزت في المحافظـات الشـمالية المتضـررة مـن انتهـاكات الاحتـلال، وهنـاك دعـم لمشـاريع ضمـن وزارات أخـرى تتقاطـع مـع القطـاع الزراعـي؛ مثـل دعـم المشـاريع النسـوية مـن وزارة شـؤون المـرأة التـي قـد تشـمل دعـم مشـاريع زراعيـة، كمـا اشـتملت الخطـة علـى ضمـان اسـتدامة تقـديم الخدمـات الحكوميـة الزراعيـة للمواطنـين، مثـل توزيـع أشـتال مثمـرة، وإنتـاج وتوزيـع اشـتال حرجيـة، وإنشـاء مـزارع محميـة لأشـجار الفاكهـة، وتخضيـر فلسـطين، ... وغيرهـا بقيمـة 3 ملايـين دولار. وحسـب الخطـة، اسـتهدفت وزارة الزراعـة مسـاعدة وتعويـض حوالـي 5000 مـزارع متضـرر، ووزعـت حوالـي 287 ألـف شـتلة مثمـرة، لزيـادة المسـاحات المزروعـة بالمحاصيـل الاسـتراتيجية عاليـة القيمـة. وتضمنـت الخطـة مجموعـة مـن مؤشـرات القيـاس لـوزارة الزراعـة، منهـا تطويـر نظـام التسـويق في إطـار تطويـر القـدرة التنافسـية بقيمـة ربـع مليـون شـيكل، ورفـع قـدرات الرقابـة والتفتيـش مـن خـلال التدريـب للموظفـين، وزيـادة عـدد جـولات التفتيـش إلـى 2500 جولـة، وتعزيـز تقنيـات الزراعـة الذكيـة مناخيـاً، وحمايـة التنـوع الحيـوي، والحـد مـن التصحـر والجفـاف، والتأقلـم مـع التغيـر المناخـي، وزراعـة 650 ألـف شـتلة حرجيـة، وزيـادة مسـاحة الغابـات الرعويـة بزراعـة 1000 دنم غابـات رعويـة، وحفـر 14 بئـراً لجمـع الميـاه، وشـق 5 كيلومتـرات طرقـاً زراعيـة، وتأهيـل 1300 دونم محميـات، وتوزيـع 287 ألـف شـتلة مثمـرة، ضمـن تقنيـات الإنتـاج الحديثـة، و5 مـزارع نموذجيـة، وتحسـين تقنيـات الإنتـاج الحديثـة مـن خـلال تجهيـز مسـتلزمات 173 قطعـة نموذجيـة[8].

بشـكل عـام، وضمـن هـذه الظـروف لخطـة الطـوارئ للعـام 2024، فإنـه لا يمكـن الاعتمـاد علـى الخطـة لتقييـم أداء وزارة الزراعـة، أو قيـاس التقـدم في مجـال التأسـيس لتنميـة مسـتدامة وتخطيـط متوسـط الأمـد، حيـث لـم تخـرج عـن كونهـا خطـة لمواجهـة التحديـات الناتجـة عـن العـدوان، ومحاولـة التخفيـف والحـد مـن آثـاره، وضمـان نـوع مـن الاسـتدامة في ممارسـة النشـاط الزراعـي، والتعويـض عـن بعـض الأضـرار.

حسـب البرنامـج الوطنـي للتنميـة والتطويـر الـذي أطلقتـه الحكومـة الـ19، وضمـن المحـور الأول: المبـادرات التنمويـة "عبـر قطاعيـة"، التـي تتألـف مـن سـبع مبـادرات أساسـية، تبـدأ مـن التحـول نحـو مصـادر الطاقـة المتجـددة، وتوطـين الخدمـات الصحيـة، والتحـول الرقمـي لنظـام المدفوعـات، وشـمولية الحمايـة الاجتماعيـة، واسـتدامة عمـل هيئـات الحكـم المحلـي، والتعليـم مـن أجـل التنميـة، فـإن مـا يرتبـط بالقطـاع الزراعـي فيهـا هـو مبـادرة الأمـن الغذائـي، التـي تهـدف إلـى تحسـين إنتاجيـة المحاصيـل الحقليـة والعلفيـة، وتعزيـز مشـاريع ميـاه الـري، ودعـم المزارعـين والمجتمعـات الريفيـة، وتقليـل الاعتمـاد علـى المنتجـات الزراعيـة المسـتوردة، التـي تركـز علـى زيـادة الإنتـاج المحلـي للسـلع الزراعيـة الاسـتراتيجية، وتطويـر أنظمـة الـري المسـتدامة، واسـتعادة البيئـة الزراعيـة ومكافحـة التصحـر، والاسـتجابة العاجلـة لضمـان اسـتمرارية الأنشـطة الزراعيـة[9]، وهـي، في مجملهـا، لا تختلـف عـن أهـداف الخطـط الزراعيـة للحكومـات المختلفـة، وإنمـا تعيـد التركيـز عليهـا، فقـط، ضمـن تقسـيمات مرحليـة.

وحسـب تقريـر لوكالـة "وفـا"، صـرح وزيـر الزراعـة بـأن المسـاحات التـي لـم يتمكـن المزارعـون مـن الوصـول إليهـا خـلال موسـم الزيتـون العـام 2023، أكثـر مـن 110 آلاف دونم (حوالـي 13.2% مـن المسـاحة المزروعـة بالزيتـون في المحافظـات الشـمالية)، وبنـاء علـى هـذه المعطيـات، اعتمـدت وزارة الزراعـة تنفيـذ الحملـة الوطنيـة الشـاملة لقطـف الزيتـون "الفزعـة" للعـام 2024، بالشـراكة مـع مجموعـة مـن المؤسسـات، مـا خفـض المسـاحات إلـى حوالـي 35 ألـف دونم؛ أي حوالـي 4.2% مـن مجمـل المسـاحة المزروعـة بالزيتـون، وبنـاء علـى هـذه النتائـج، اعتمـدت وزارة الزراعـة هـذه الحملـة ضمـن خططهـا السـنوية[10]، وهـذا غيـر مرتبـط فقـط بالزيتـون.

إشكاليات القطاع الزراعي وتحدياته: (السياسات الحكومية المقرّة بشأن قطاع الزراعة)

الإطار التشريعي

يسـتند الإطـار التشـريعي إلـى قانـون الزراعـة الفلسـطيني (2) 2003، المصـادق عليـه مـن المجلـس التشـريعي الفلسـطيني. وبشـكل عـام، فـإن القوانـين والتشـريعات الناظمـة للعمـل الزراعـي في فلسـطين، تعتبـر جيـدة، وتغطـي الجوانـب القانونيـة والإداريـة والتنظيميـة للإدارة والإشـراف علـى ممارسـة العمـل الزراعـي، وتحديـد الأدوار للجهـات المختلفـة، لكـن الخطـوات الأكثـر أهميـة تكمـن في مـدى تطبيـق هـذه القوانـين علـى أرض الواقـع، سـواء مـن حيـث الإرادة والإنفـاذ والمتابعـة مـن جهـات الاختصـاص، لمواجهـة المعيقـات والتحديـات التـي تواجـه الجهـات المختلفـة في القطـاع الزراعـي.

8 المصدر السابق.
9 البرنامج الوطني للتنمية والتطوير 2024، "المرحلة الأولى البرنامج الوطني للتنمية والتطوير": https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/55703
10 وزارة الزراعة الفلسطينية، 2024. "الحملة الوطنية الشاملة لقطف ثمار الزيتون": https://www.wafa.ps/pages/details/111248

إن تحقيق التغيير مناط بعوامل ذاتية تتعلق بقدرة القائمين وإمكانياتهم على متابعة القطاع الزراعي وإدارته، وجدية تلك المتابعة وتنفيذها، وأخرى موضوعية يكون التعامل معها أكثر صعوبة، نظراً لتأثرها بعوامل خارج نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية وتأثيرها، وهي، في الغالب، معيقات يفرضها الاحتلال، تمت تغطيتها والإشارة إليها ضمن هذه الدراسة.

الإشكالية ليست إشكالية تشريع وقوانين بقدر ما هي إشكالية تنفيذ. على سبيل المثال: القطاع الزراعي معفى ضريبياً، لكن آلية الاسترداد تقليدية وتستغرق الكثير من الوقت. يوجد قانون يجرم استهلاك بضائع المستعمرات، لكننا لا نلمس ملاحقة حقيقية لهذه المسألة. نجد سلعاً زراعية إسرائيلية في الأسواق الفلسطينية، ويتم التحايل بأن هذه البضائع ليست إسرائيلية، وبالرغم من أن القانون ينص على أن المياه هي ملكية للدولة، فإن الجهات التنفيذية أتاحت لمن تقع في أرضه بئر زراعية أو ينابيع، أن يستفيد من إدارتها، ما يجعل المياه تحت تصرف أفراد، لا مخطّط سياسات أو صانع سياسات، هذا يدفعنا إلى التساؤل حول الخلل، الإشكالية تكمن في تنفيذ القانون.

(مقابلة مع الباحث عبد العزيز الصالحي، بتاريخ: 2025/1/15)

الخطط الوطنية والاستراتيجية لقطاع الزراعة

على الرغم من تعدد الخطط الوطنية والاستراتيجيات التي صدرت عن وزارة الزراعة، بهدف تنمية وتطوير ومعالجة إشكاليات القطاع الزراعي، من خطط ثلاثية أو خماسية، والتي كانت تأتي في إطار مساهمة وزارة الزراعة في إعداد الخطط الوطنية الشاملة، ويعمل على إعدادها فرق فنية من خبراء ومختصين في وزارة الزراعة ومنظمات المجتمع المدني، وغالباً تتم فيها مشاورات وتعقد لها ورش عمل لتشخيص وتحليل واقع القطاعات الفرعية المتمثلة بالإنتاج النباتي، والحيواني، والمصادر الطبيعية، والخدمات الزراعية ، وتحديد التدخلات والتوصيات ذات العلاقة بتطويرها، فإن معظم هذه الخطط والاستراتيجيات تشترك في الأهداف والقضايا الرئيسية التي تسعى إلى تحقيقها.

ونظراً لعدم حدوث تغيرات جوهرية في معالجة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي، كانت الاستراتيجية القطاعية الفلسطينية للزراعة 2023-2021، هي أحدث إستراتيجية منشورة. وحسب وزارة الزراعة، يجري العمل على إعداد استراتيجية محدثة، لتستجيب لمستجدات مهمة ناتجة عن تداعيات جائحة كورونا، كما بات من الضروري إعادة النظر في الاستراتيجية بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والمستمر منذ الربع الأخير من العام 2023، الذي خلق مستجدات على أرض الواقع، لا يمكن تجاوزها في شتى القطاعات، وفي مقدمتها القطاع الزراعي.

هذه الاستراتيجية تتضمن تسعة أقسام رئيسية، بدءاً من التقديم والمنهجية وتحليل الواقع في القسمين الأول والثاني، إلى القسم الثالث المتعلق بالتحديات الرئيسية التي تواجه القطاع الزراعي، والجزء الرئيسي المتمثل في القسم الرابع المتعلق بالأهداف الاستراتيجية للقطاع الزراعي، والنتائج المتحققة في السنوات السابقة، والقسم الخامس يتعلق برؤية القطاع الزراعي الفلسطيني ورسالة وزارة الزراعة، فيما يتمحور القسم السادس حول مرتكزات العمل في تنمية القطاع الزراعي، ويتطرق القسم السابع إلى سياسات القطاع الزراعي والأهداف الاستراتيجية المحدثة، ويتناول القسم الثامن برنامج الموازنة، بينما يتعلق القسم الأخير بالملاحق. وقد تناولت هذه الدراسة البحثية تحليلاً لأهم النقاط الواردة فيما يتعلق بالأهداف والركائز الأساسية التي استهدفتها الاستراتيجية الزراعية القطاعية الفلسطينية (انظر/ي: جدول رقم 1).

تشترط الاستراتيجية لضمان تحقيق أهدافها، بشكل أساسي، توجيه الموازنة والتمويل والمساعدات نحو تنفيذ النشاطات المتعلقة بخطة القطاع الزراعي، وتشكيل مرجعية لتنسيق جهود العاملين والمتفاعلين؛ لضمان عدم التعارض والازدواجية، ولتحقيق أكبر قدر من الكفاءة والفاعلية ضمن الموارد المتاحة، وتمكن من قياس الأثر بناءً على ما تم تحقيقه من الهدف المحدد ضمن الاستراتيجية.

جدول 1: الأهداف والركائز الأساسية للاستراتيجية الزراعية القطاعية الفلسطينية 2021-2023

ركائز العمل	الأهداف	متطلبات تحقيق الأهداف
الصمود والحماية	• معالجة آثار التشوهات نتيجة الاحتلال. • تكثيف العمل في مناطق (ج)، والأغوار، والمناطق المحاذية للجدار والمستوطنات.	• دعم مباشر للمزارعين المتضررين من الاحتلال. • دعم المتضررين من الكوارث الطبيعية. • دعم الشباب والنساء الرياديين. • تقديم الدعم والمساندة القانونية للمتضررين من الانتهاكات. • حث المؤسسات الدولية على موقف رافض لسياسات الاحتلال.
الاعتماد على الذات	• الاستفادة من الميزة التنافسية لكل محافظة. • تفعيل الانفكاك عن الاحتلال. • العمل مع الشركاء على مساءلة (إسرائيل).	• تعزيز الاعتماد على الذات لتوفير الغذاء. • تقليص الاعتماد على المدخلات والمنتجات الإسرائيلية الزراعية. • رفع مستوى الوعي للمزارعين والمستهلكين بأهمية دعم المنتج الوطني. • تجنيد دعم الشركاء الدوليين لأنشطة الأمن الغذائي.
الموارد الطبيعية	• تعزيز الوصول الى الأراضي الزراعية ومصادر المياه والأسواق.	• زيادة كمية المياه وتحسين كفاءة إدارتها. • تيسير وصول المزارعين إلى الأراضي ومصادر المياه. • تحسين إدارة الأراضي الزراعية بما يشمل المحميات والغابات. • تطوير تقنيات الزراعة الذكية وحماية التنوع الحيوي.
الإنتاج والإنتاجية	• زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وتحفيز القطاع الخاص من خلال الأدوات الضريبية. • توسيع المشاريع التطويرية. • زيادة القدرة على التكيف مع ظاهرة التغيرات المناخية.	• التنمية العنقودية بما تتميز به كل منطقة. • زيادة مساحات الأراضي التي تزرع بالمحاصيل الاستراتيجية. • ملاءمة مدخلات الإنتاج الزراعي مع التقنيات الحديثة. • تعزيز تنافسية المنتجات الزراعية من حيث المعايير والجودة والأسعار. • السيطرة على الآفات والأمراض ومكافحتها. • توفير بيئة استثمارية زراعية جاذبة.
الخدمات المساندة	• تفعيل دور المؤسسات الزراعية، وبخاصة النسوية والشبابية وصغار المزارعين.	• توفير خدمات الإرشاد والبحث والتمويل الزراعي ودرء المخاطر. • خدمات التسويق والنقل والإرشاد التسويقي. • توطين إنتاج المعرفة الزراعية.
المأسسة والإدارة	• تعزيز الشراكة والشفافية والمساءلة بين جميع الأطراف. • أولوية توفير الموازنات للقطاع الزراعي. • العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. • تعزيز دور وزارة الزراعة والجهات المعنية في ضبط التهريب من وإلى المناطق الفلسطينية للمنتجات والمستلزمات الزراعية.	• تكامل التشريعات المعززة للشفافية. • تعزيز القدرة البشرية والمادية. • التعاون وتبادل المعرفة والشراكة بين العاملين في تنمية القطاع الزراعي. • تفعيل الأطر والجمعيات للعاملين في مجال الزراعة. • الانضمام للاتفاقيات الدولية التي تدعم القطاع الزراعي.

بشكل عام، تتقاطع وتتشابه الاستراتيجيات الزراعية الفلسطينية المتعاقبة، من حيث تحديد الأهداف والعقبات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي، كونها تنطلق من الواقع الفلسطيني ذاته، وبخاصة فيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بما يخلقه الاحتلال الإسرائيلي من عراقيل تعيق تطوير العمل الزراعي، وتجعل تحقيق التقدم والتغيير بطيئاً ومتعثراً ومحدوداً في كثير من المجالات.

أي خطة تكون مرتبطة بالموارد المتوفرة لها، وزارة الزراعة تفتح الباب للمشاركة في إعداد ورسم الخطة الاستراتيجية، وتغطي معظم السياقات التي تهم قطاع الزراعة. هناك منهجية متسلسلة بشكل تشاركي في إعداد استراتيجيات، تشمل إشراك كافة الفاعلين، من المزارعين، والمؤسسات الأهلية والزراعية العاملة في المجال الزراعي، توجد شافية في مجال إعدادها، حيث إنها تنطلق من إشراك شريحة واسعة من المتفاعلين في تحديد الأهداف والمرتكزات والتوجهات التي تحكم الخطة الخاصة بالقطاع الزراعي. لكن الخطة يعيق تطبيقها قلة الموارد المخصصة ضمن الموارنة العامة للحكومة، فهي أقل من 1%، وهذا يجعل تحقيق أهداف الخطة والإنجازات متواضعاً جداً، مقارنة مع الأهداف التي حددتها.

(مقابلة مع مؤيد بشارات، عضو اتحاد لجان العمل الزراعي، بتاريخ: 2025/2/2)

ما تتضمنه الاستراتيجيات الزراعية يغطي جوانب مهمة، مبنية على تحليل معمق للواقع الزراعي الفلسطيني، إلا أن الخطط والبرامج لا تحقق كامل أهدافها أو أثرها المنشود في تطوير القطاع الزراعي، بسب تدني قيمة ما يرصد لها من إمكانيات، وليس بسبب عدم تقديمها للتشخيص الصحيح لمتطلبات القطاع الزراعي الفلسطيني واحتياجاته.

الطواقم الميدانية في وزارة الزراعة مؤهلة، لكن تنقصهم مختبرات تعطيهم نتائج، يفتقدون للإمكانات كالسيارات، وأحياناً المزارع يدفع أجرة السيارة، الميزانية غير كافية، تمويل متذبذب، وأحياناً تكون مشوهة كتخصيص جزء لقضايا الجندر هذا ثانوي، هذا ليس قطاع زراعي، الأولوية لبيوت بلاستيك إنتاجيتها عالية، التدخلات للسيطرة على المبيدات واستخدامها بعقلانية وبإرشاد، التدخلات المكثفة ممكنة، لكننا نحتاج لطواقم أكبر، ومختبرات نفحص المنتوجات، وإرشاد مكثف، التدخلات إذا ما كانت خلال يومين بتقضي على المحصول، بدها علم، وبدها ذكاء تكنولوجيا، وهذا عندنا قليل، القطاع الحيواني، خاصة الأغنام، مشكلة التغذية غير متوازنة، وكلفة الأعلاف عالية، بدها تدخل، الإنتاج التقليدي ليس حلاً وغير مجدٍ، فمثلاً استخدام المبيدات يجب أن يصاحبه تهوية عن طريق الطاقة الشمسية وهي مكلفة، تقليل استخدام المبيدات ليس سهلاً، ويحتاج لتعب سنين طويلة، الإنجازات إذا تدخلت صح يعني أقلل الضرر الصحي، وأرفع الإنتاج وأقلل التكاليف، الأغنام إذا حسنت التغذية أزيد الإنتاج.

(مقابلة مع د. جميل حرب، الأستاذ في دائرة الأحياء والكيمياء الحيوية بجامعة بيرزيت، بتاريخ: 2025/1/19)

مثلاً من البنود الأساسية التي تركز الاستراتيجيات الزراعية عليها تعزيز الصمود والحماية، وهو مفهوم واسع تركز فيه وزارة الزراعة على معالجة التشوهات التي أحدثها ويحدثها الاحتلال، وتكثيف العمل في مناطق (ج)، والأغوار، والمناطق المحاذية للجدار والمستوطنات، بدعم المزارعين المتضررين من الاحتلال، عبر تقديم المساعدة القانونية، وتفعيل رأي دولي رافض لسياسات الاحتلال، وكذلك دعم المتضررين من الكوارث الطبيعية، ودعم المشاريع الريادية، وهي جوانب مهمة في تعزيز صمود المزارعين بشكل خاص، والمواطنين بشكل عام، لأن التأثير لا يطال الجانب الزراعي فقط، وهي بلا شك مهمة، ولكن مدى فاعليتها محدود، نظراً للإمكانيات المحدودة، والدعم المتواضع.

العام الماضي ما خصص لوزارة الزراعة في مشروع قانون الموازنة كافٍ، لكن الفجوة مع ما تم تغطيته كبيرة، ويصبح غير كافٍ، أكيد نطمح أن تكون تدخلاتنا في ظل موازنة أعلى، لكن الواقع شيء والطموح شيء آخر، هناك سقف يوضع للوزارة فيما يخص الموارنة، ودائما نتجاوزه، مثلاً هناك حاجة لطواقم ميدانية مثل كل الوزارات، لكن عندما يصدر قرار بوقف التعيينات إلا في قطاعي الصحة والتربية، هذا لا يعني أن وزارة الزراعة ليست بحاجة لطواقم، لكن الواقع لا يغطي.

(مقابلة مع المهندس حسن الأشقر، مدير عام التخطيط والسياسات بوزارة الزراعة، بتاريخ: 2025/2/18)

خصوصية منطقة الأغوار

منطقة الأغوار الفلسطينية سلة الغذاء، تكمن خصوصيتها الاستراتيجية الزراعية في أنها تشكل حوالي 50% من إجمالي المساحات الزراعية في الضفة الغربية، وتنتج 60% من إجمالي الخضراوات، حيث تبلغ مساحتها نحو 2400 كيلومتر مربع؛ أي ما يعادل نحو 30% من مساحة الضفة الغربية، وفيها 27 تجمعاً فلسطينياً، وعشرات التجمعات الرعوية والبدوية، وهي من أكثر المناطق الزراعية خصوبة، نظراً لتميز مناخها، وفيها أهم حوض مائي. وتحتوي الأغوار على 169 بئراً، لكن معظم الأغوار حالياً تحت سيطرة المستوطنات الإسرائيلية بشكل مباشر أو غير مباشر، فمعظم مناطق الأغوار بحكم الواقع السياسي تقع تحت سيطرة الاحتلال في مناطق (ج)، ومساحتها 1155 كم2، وتشكل 88.3% من مساحة الأغوار، بما تحمل من تضييق يجعل استخدام هذه المناطق مرهونة بتصريح الاحتلال وسماحه، الذي يتطلع إلى إحداث تغييرات ديموغرافية في منطقة الأغوار، ويستمر التضييق على الفلسطينيين لتهجيرهم، والسيطرة الكاملة على المنطقة[11].

المساحة المزروعة بالخضراوات كانت حوالي 17 ألف دونم، تراجعت بشكل كبير، وهناك تحول لزراعة النخيل لأنها تحتاج جهد أقل، الأدوية الزراعية غير فعالة، وكذلك الحال فيما يخص الثروة الحيوانية التي تراجعت، نتيجة ممارسات المستوطنين، من مصادرة الأغنام، وهدم البركسات، والاستيطان الرعوي الذي قلص المراعي بنسبة 80%، فأصبحت التربية تحتاج إلى أعلاف أكثر، وهي مكلفة. تعاني الزراعة من ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعية بشكل عام، وتقليص المتاح من المياه. نسبة كبير من مربي الثروة الحيوانية تركوا تربية الأغنام، حالياً هناك حوالي 15 ألف رأس، كان سابقاً أضعاف هذا العدد. الدعم الحكومي للمزارعين قليل وغير منتظم، مثل تقديم تعويض عن بركسات وبيوت بلاستيكية، أو توزيع أعلاف، نادر، ومن حيث الكمية قليل، ومرتبط بتوفر تمويل، والاسترداد الضريبي غير فعال، وتطبيقه معقد ولا يدفع، نريد إعفاء ضريبي مباشر، الرقابة ضعيفة، والإشراف والإرشاد الزراعي ضعيف جداً، ومن السياسات الضارة السماح باستيراد الخراف في بعض الأوقات، والتهريب للمنتجات الزراعية من المستوطنات، خاصة التمور من قبل تجار معروفين، الاحتلال يضيق على المزارعين لتفريغ المنطقة ومصادرتها.

(مقابلة مع أحمد غوانمة، رئيس مجلس قروي الجفتلك، بتاريخ: 2025/2/28)

ومن الركائز الأساسية ضمن الاستراتيجية الزراعية، تعزيز الاعتماد على الذات لتوفير الغذاء، من خلال الاستفادة من الميزة التنافسية، وتفعيل الانفكاك عن الاحتلال بتقليص الاعتماد على المدخلات والمنتجات "الإسرائيلية" الزراعية، ورفع مستوى الوعي للمزارعين والمستهلكين بأهمية دعم المنتج الوطني، والعمل مع الشركاء على مساءلة الاحتلال عن الأضرار التي يحدثها في القطاع الزراعي. بمراجعة بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية، نلاحظ أن عجز الميزان التجاري العام يتسع، وأيضاً عجز الميزان التجاري بين الصادرات والواردات السلعية الزراعية يتفاقم، لأن وتيرة زيادة الواردات أعلى من الصادرات، وهو عكس ما يتم السعي إلى تحقيقه ضمن الاستراتيجية الزراعية.

تستهدف الاستراتيجية الزراعية ضمن ركائزها الأساسية؛ الموارد الطبيعية، وتعزيز الوصول إلى الأراضي الزراعية، ومصادر المياه، والأسواق، بالسعي إلى زيادة كمية المياه، وتحسين كفاءة إدارتها، وتسهيل وصول المزارعين إلى الأراضي. وفي هذا الجانب، فإن الإمكانيات المتاحة محدودة جداً بسبب القيود "الإسرائيلية". وفيما يخص الوصول إلى الأراضي، هناك بعض الإنجاز من خلال وزارة الزراعة وتعاونها مع الشركاء في شق الطرق الزراعية واستصلاح الأراضي، ولكنه يحتاج إلى مزيد من الدعم والجهد.

11 سعادة، علي. (2024). «فلسطين الأرض والهوية، الأغوار «سلة الغذاء» الفلسطينية في مواجهة التهويد والضم والاستيطان»: https://zt.ms/9Mrz
12 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية، 2023.

تم تنفيذ مشروع شق طرق زراعية معظمها في مناطق (ج) بإشراف وزارة الزراعة، من خلال التنسيق مع البلدية في منطقة بيت لقيا، وهي قرية زراعية، خدمت عدداً كبيراً من المزارعين، ولكنها فقط لا تشكل ربع المطلوب، ونحتاج أكثر، وهي مهمة ساهمت في تشجيع استصلاح الأراضي، وتم توزيع سياج جماعي خدم المزارعين، ووفر حماية للأراضي من الحيوانات البرية، خاصة الخنازير، لا أعلم مصدر التمويل، هذا مهم، ولكن غير كافٍ، الواقع يحتاج أكثر، توزيع الشجر على الفاضي مش كثير الناس تزرع وتهتم فيه.

(ورشة مزارعي قرى غرب رام الله، عقدت بتاريخ: 2025/1/29)

تستهدف وزارة الزراعة ضمن ركائز استراتيجيتها، تعزيز الإنتاج والإنتاجية بزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وتحفيز القطاع الخاص من خلال الأدوات الضريبية، وتوسيع المشاريع التطويرية، عبر التركيز على ما تمتاز به كل منطقة، وزيادة المساحات التي تركز على المحاصيل الاستراتيجية، وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة، والسيطرة على الآفات والأمراض، ومكافحتها، وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، وتعزيز مدخلات الإنتاج الملاءمة للمعايير والجودة. إلا أن الواقع كما عبّر عنه بعض المزارعين والمختصين المتابعين للقطاع الزراعي، يُشير الى أن متطلبات المتابعة الميدانية والإرشادات لمواجهة الآفات والأمراض الزراعية، لا تكفيها الأعداد الموجودة من المرشدين، والمشرفين الميدانيين لوزارة الزراعة، لتلبية هذا المتطلب، كما تعاني من نقص في المعدات والوسائل المساعدة؛ كوسائل النقل والمختبرات، وتلك المعدات غير ملاءمة من حيث العدد والحداثة، ما يعيق توفير التحاليل التي تساعد في إحداث تدخلات واجتراح حلول مناسبة؛ من حيث الأثر والتوقيت، ويحبط تحقيق الركيزة الخاصة بتقديم خدمات المساندة الفعالة، التي تهدف إلى تفعيل دور المؤسسات الزراعية، وبخاصة للشباب والنساء وصغار المزارعين، عبر الإرشاد والبحث والتمويل الزراعي، ومواجهة المخاطر، والتسويق وتوطين المعرفة وتطويرها، لتحقيق إنجاز وتقدم حقيقي على أرض الواقع لهذا الهدف.

المأسسة والإدارة

الركيزة الأخيرة ضمن الاستراتيجية الخاصة بوزارة الزراعة تتعلق بالمأسسة والإدارة، وتعزيز الشراكة والشفافية والمساءلة بين جميع الأطراف، وتوفير الموازنات للقطاع الزراعي، والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز دور وزارة الزراعة والجهات المعنية في ضبط التهريب من والى المناطق الفلسطينية للمنتجات والمستلزمات الزراعية، عبر تكامل التشريعات المعززة للشفافية، وتعزيز القدرة البشرية والمادية، والتعاون وتبادل المعرفة والشراكة بين العاملين في تنمية القطاع الزراعي، وتفعيل الأطر والجمعيات للعاملين في مجال الزراعة، والانضمام للاتفاقيات الدولية التي تدعم القطاع الزراعي.

ضمن هذه الركيزة، هناك العديد من الملاحظات على العمل، فالتشريعات والقوانين تلبي الغرض، وتغطي الجوانب المتعلقة بإدارة القطاع الزراعي، وتجيب عن التساؤلات بشكل جيد، لكن الإشكالية تكمن في عدم الالتزام في تطبيق أحكام هذه القوانين على واقع القطاع الزراعي. أما ما يتعلق بتوفير الموازنات للقطاع الزراعي، فهي غير كافية على الإطلاق، ولم يتم تحقيق إنجاز في زيادتها يفضي إلى تحسين في المخصصات المالية للقطاع الزراعي.

القسم الثاني: الموازنات والإنفاق الفعلي للقطاع الزراعي 2019-2024

سيتم تحليل الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي، من خلال تناول بيانات الموازنات والإنفاق الفعلي، حسب مراكز المسؤولية. وسيتم التركيز على الإنفاق الفعلي، لأن جزءاً مما يُرصد للموازنات مبني على افتراضات وتوقعات لإيرادات وتمويل لا يتحقق لأسباب مختلفة؛ فعلى سبيل المثال، كانت موازنة وزارة الزراعية للعام 2023 حوالي 186.4 مليون شيكل، وكانت الموازنة التطويرية 90.9 مليون شيكل، في حين بلغ الإنفاق الفعلي على النفقات التطويرية حوالي 44 مليون شيكل؛ أي أقل من المقدر بحوالي 46 مليون شيكل، ومعظم التخفيض كان ضمن النفقات التطويرية، وكذلك كان الحال في العام 2024 ضمن موازنة الطوارئ، حيث كان المقدر للموازنة التطويرية حوالي 40 مليون شيكل، فيما بلغت النفقات التطويرية حوالي 15 مليون شيكل، وبشكل عام، هناك معطيات عامة للإنفاق من حيث القيمة تتشابه فيها السنوات كافة، بحيث يقل الإنفاق الفعلي عن المقدر ضمن النفقات التطويرية.

أحد المزارعين المتضررين من بيت لقيا لديه حوالي 16 دنم زراعي، فيها 12 بيت بلاستيكي، أثناء موسم الشتاء بسبب رياح عاتية غير متوقعة وغير معتادة في تلك المنطقة، دمرت نصفها تقريباً، وتم الكشف من وزارة الزراعة ومعاينة الأضرار. بعد التواصل لعدة مرات كانت هناك موافقة للتعويض والمساعدة، ضمن آلية يقوم المزارع بالإصلاح ويعوض لاحقاً، تأخذ وقت طويل فترة انتظار التعويض، كانت التكاليف التي دفعها المزارع لإصلاح الضرر حوالي 29 ألف شيكل، لا يتضمن الخسارة من تلف المحصول وعدم الانتفاع به، تم تعويضه بعد فترة بتقديم مواد عينية عبارة عن بلاستيك لتغطية البيت البلاستيكي يقدر تكلفته بحوالي ألف شيكل.

(ورشة مزارعي قرى غرب رام الله، عقدت بتاريخ: 2025/1/29)

بعض آليات العمل المتبعة ضمن المؤسسات الرسمية، ومنها وزارة الزراعة، لا تتلاءم مع طبيعة واحتياجات التدخل في القطاع الزراعي، التي تحتاج إلى سرعة الوصول، واختصار إجراءات التعويض، لأسباب عدة، منها ضعف إمكانيات المزارعين عن المواجهة منفردين، وعدم وجود نظام تعويض معتمد يتمثل في التأمين أو غيره، وبخاصة أن الوقت يتسبب في مضاعفة الخسائر، التي لا تتمثل في ضياع الموسم الزراعي نفسه، بل تتعداها إلى الفترة اللازمة لنمو النباتات البديلة، وصولاً إلى مرحلة الإنتاج، هذا في حال سرعة التعويض وإعادة التأهيل، أما عند تأخر إعادة تأهيل المنشآت لتدخل دورة الإنتاج، فهذا يعني ضياع المواسم التالية.

فلسفة وزارة الزراعة من عملية التعويض، نحن ملتزمين بمبدأ مساعدة المزارعين على الاستمرار في العمل، مثلاً ما يتعلق بالكوارث الإعلان عن كارثة، فحسب الأدلة الدولية في إدارة المخاطر هناك محددات، منها التعويضات، وكيف تساعد المزارع على التكيف مع الخسارة. في جميع أنحاء العالم، الدولة تقدم مساعدات، في فلسطين إدارة المخاطر تختلف عن الزاوية التنموية، كتنمية تتداخل مع كافة القطاعات، من الأدوات الدولية والعالمية لإدارة المخاطر، التأمين والمساعدات الزراعية، والتعويضات، بهدف تحقيق الحد من المخاطر (to Build back Better) أن تعيد البناء بشكل أفضل لتجنب تكرار نفس الأضرار، هناك ثلاثة عوامل في احتساب قيمة التعويض، معامل استرداد فرص العمل، كم يوظف العمل الزراعي يؤثر على قيمة التعويض، المعامل التقني كم يطبق معايير تقنية في الإنتاج، تجعله أكثر قدرة على الصمود للمخاطر، وتزيد إنتاجيته، وتوفر الموارد المالية، كان الصندوق (صندوق درء المخاطر) ممنوع يعوض بأكثر من 80% من الموازنة المرصودة للتعويضات، هذه العوامل تحدد قيمة التعويض.

(مقابلة مع أديبة مصلح، وكيل مساعد قطاع المساعدات والتأمينات الزراعية، صندوق درء المخاطر، وزارة الزراعة، بتاريخ: 2025/2/18)

إن قيمة الضرر للقطاع الزراعي الفلسطيني الموثقة لدى وزارة الزراعة في تصاعد مستمر، وهي للسنوات الأخيرة 2021 لغاية 2024، تفوق إجمالي ما يخصص ضمن بند المشاريع التطويرية المخصص لوزارة الزراعة. وبكلمات أخرى، حجم الضرر يفوق حجم التطوير على القطاع الزراعي لتلك الفترة، وهو مرتبط بتصاعد هجمات واستهداف الاحتلال للقطاع الزراعي بنسبة كبيرة.

دور صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية

تم إنشاء صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، كصندوق مستقل متخصص بالتعويضات عن الكوارث الطبيعية والتأمينات الزراعية بأشكالها كافة، على أن يكون له حسابان؛ حساب خاص بالتعويضات عن الكوارث الطبيعية، وحساب آخر مختص بالتأمينات الزراعية بأشكالها كافة[13]، بهدف التعويض عن الكوارث الطبيعية والحوادث غير المتوقعة، التي تترتب عليها خسائر وتدمير في الممتلكات، تؤثر على القطاع الزراعي، إضافة إلى الأحداث السياسية التي تؤثر على القطاع الزراعي نتيجة ممارسات الاحتلال؛ وتفوق مواجهتها إمكانيات المزارعين بشكل منفرد. في البداية أنشئ الصندوق كهيئة مستقلة لهذا الغرض، وبهدف الاستعداد لمواجهة تلك المخاطر وتخفيف آثارها والتعافي منها، من خلال الإنذار المسبق والتأمين وتجنيد الدعم المادي للمزارعين والمنشآت الزراعية، بما يضمن بقاءها وصمودها، ولتحسين البيئة الاستثمارية للقطاع الزراعي، التي تشجع المشاريع الإنتاجية والتنموية. وتتضمن مهام الصندوق حشد التمويل، وتحديد آليات التعويض، ضمن إطار شامل لإدارة مخاطر الكوارث الزراعية، يبلور ويوائم التدخلات قبل وقوع الكوارث الزراعية وأثناءها وما بعدها[14].

مشكلة العدد والكم الهائل لأضرار البيوت البلاستيكية، ونفس الاسم يتكرر، يدلل أن هناك مشكلة فنية، هل دور وزارة الزراعة رفع سقف وقيمة الضرر سنوياً، لا، الهدف عمل تدخلات تحد من المبالغ المدفوعة. بعد وضع المعايير الفنية، أصبح هناك فجوة كبيرة بين ما كان يوثق قبل سنوات، وما أصبح يوثق بعد الآلية الجديدة، الآلية أكثر دقة، وتحوسب. نفرق بين التوثيق نتيجة الأضرار السياسية والطبيعية، وموضوع التدخلات بدعم ومساندة ومساعدة المزارعين المتضررين وإعادة التأهيل، كذلك يجب أن نفرق بين الواقعية والرفاهية، المرتبطة بإمكانيات وقدرة وزارة الزراعة على التعويض، مساعدة تمكن من الاستمرار، في معظم الأوقات العامل المحدد هو توفر الموارد المالية.

(مقابلة مع أديبة مصلح، وكيل مساعد قطاع المساعدات والتأمينات الزراعية، صندوق درء المخاطر، وزارة الزراعة، بتاريخ: 2025/2/18)

ضمن توجهات الصندوق، تمثل التعويضات الزراعية أداة من أدوات إدارة المخاطر، ولكن ليس بمعزل عن تفاعلها مع باقي الأدوات، لتسريع التعافي وإعادة تدوير عجلة الإنتاج، يساندها، مثلاً، التأمينات الزراعية، والإنذار المبكر، وتطوير معايير الإنتاج والمنشآت الزراعية، لرفع مستوى الاستعداد لمواجهة المخاطر، وخفض قيم الخسائر المترتبة عليها، فهي تتطلب تكاتفاً وتنسيقاً عالياً، بدءاً من حصر وتوثيق الأضرار، التي هي من مهمات وزارة الزراعة، ويشارك فيها صندوق درء المخاطر، لتحديد واعتماد نسبة التعويض، ضمن آلية عمل معتمدة لتعويض المزارعين، تحدد مجالات التعويض والأضرار، وتقدير القيم الفعلية للأضرار والخسائر الزراعية، وكيفية حساب قيم التعويض للمزارعين، لتنظيم العمليات الفنية والإدارية، ووضع المعايير الثابتة، التي في النهاية يحكمها توفر التمويل، بحيث لا يسمح للصندوق بالتعويض بأكثر من 80% مما هو متوفر لهذا البند حسب آلية العمل الخاصة بالتعويضات الزراعية والمقرة من مجلس الوزراء[15]، وهذا يحصر عملية التعويض والإغاثة للمزارعين بمخصصات التمويل، المعتمدة على تمويل خارجي، متذبذب وغير مستدام، وبالتالي يرهن إمكانيات التعويض الفعلي ليس بالحق في التعويض بناءً على استيفاء المعايير، وإنما بتوفر التمويل، وهذا يفقد موضوع التعويض فعاليته الوقتية، في إخراج المزارع المتضرر من تأثير الضرر، ولا يعيده إلى حالة التعافي وإلى العملية الإنتاجية، وهذا ينطبق على قدرة التدخل للتعامل مع التعويض عن أضرار الكوارث أيضاً.

13 قرار بقانون رقم (12) لسنة 2013 بشأن صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية: https://2u.pw/jgyCfxMU

14 المصدر السابق نفسه.

15 صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، (2017). «آلية العمل الخاصة بالتعويضات الزراعية 2017»، رام الله–فلسطين: https://2u.pw/xcBU0nmz

في موضوع تأخير الدفع، هناك عدة عوامل، ويجب أن نميز في نوعين من المشاريع، ما تغطية الموازنة وما ينفذ عن طريق مؤسسات المجتمع المدني أو المانحين، الموارد متوفرة أم هي موازنات ضمن خطط. الصرف يتأخر بسبب الأزمة المالية، ليس فقط في القطاع الزراعي بل هي مشكلة في كل القطاعات، المرتبطة مع الحكومة، اتحاد المقاولين لهم مستحقات مالية وليست مساعدات، تم إيقاف الأعمال الجديدة لسداد لديون، باستثناء الأولويات الضرورية، تحولنا من الرفاهية للواقعية. لمعالجة هذا الموضوع مطلوب صبر المزارع، الأزمة السياسية والاقتصاد والمقاصة، كل القطاعات تعاني، وزارة الصحة عليها ديون للموردين، وزارة الزراعة عليها ديون، وزارة الحكم المحلي عليها ديون للمقاولين.

(مقابلة مع المهندس حسن الأشقر، مدير عام التخطيط والسياسات في وزراه الزراعة، بتاريخ: 2025/2/18)

لاحقاً ضمن توجهات حكومية للتعامل مع الهيئات، تم إلغاء الشخصية القانونية والذمة المالية المستقلة لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية[16]، وتم دمجه ضمن وزارة الزراعة، وجاري العمل على تعديلات هيكلية وقانونية لتلاءم هذا التوجه. وبالتالي، وفقاً لهذا التعديل، تتحمل الوزارة الالتزامات المترتبة عليه، وتؤول إليها مهامه، ومخصصاته، وممتلكاته، وموجوداته، وأمواله، وحقوقه، وموظفوه.

وضمن عمل الصندوق من خلال وزارة الزراعة، كان توفير التأمين الزراعي يساهم في حماية القطاع الزراعي، ويحفز الاستثمار فيه. ونظراً لأن المخاطر الزراعية عالية ومختلفة عن أنماط المخاطر في القطاعات التي تغطيها شركات التأمين في القطاع الخاص، فإن معالجة هذه الإشكالية تكمن في جعل الآلية تكاملية، أي تشمل مساهمات من جهات حكومية مختلفة، وممولين، وقطاع خاص، وشركات تأمين، ومن المزارعين أنفسهم، وسيتم البدء فيها بشكل تجريبي العام 2025.

حالياً هناك تجربة للتأمين الزراعي أول بوليصة تأمين راح تكون موجودة للعنب، مساهمة الحكومة بالبوليصة بقيمة 167 ألف يورو، المزارع 25%، دعموا الاتحاد الأوروبي 35%، التأمين بديلاً عن الدعم لنصل إلى الاستدامة، لحماية وزيادة التمويل المتوفر للقطاع الزراعي، والتكافل بين المزارعين. في الوقت الحالي لن يكون التأمين إلزامي، هذا المشروع تجربة مدعومة من الحكومة والقطاع الخاص وشركات التأمين، والاتحاد الأوروبي بما قيمته 2.6 مليون يورو، ينفذ عن طريق أوكسفام لصالح وزارة الزراعة، يشمل أربعة منتجات: العنب والبندورة في الدفيئات، والدفيئة نفسها، والدجاج اللاحم. من المشاكل التي نعاني منها بالقطاع، تعمل تدخل مساعدة استجابات عاجلة، منها نايلون، وحديد، وتمديدات المياه، لكن المواصفة إللي موجودة ببيت البلاستيك البسيط يتكرر نفس الضرر، حاولنا بعدة خطوات أن يكون الحد الأدنى من المواصفات الزراعية للمنشأة الزراعية موجود.

(مقابلة مع محمد المصري، مدير عام، صندوق درء المخاطر، وزارة الزراعة، بتاريخ: 2025/2/18)

16 قرار بقانون رقم (11) لسنة 2024 بشأن إلغاء الشخصية القانونية والذمة المالية المستقلة لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية: https://2u.pw/Yiwv87Cd

القسم الثالث: التحديات التي تواجه القطاع الزراعي والسياسات الحكومية لدعمه

يستند تحليل التحديات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني إلى البيانات والتقارير المتوفرة، التي استعرضت الدراسة الحالية جزءاً منها، وكذلك وجهات نظر وإفادات المزارعين والمختصين وبعض ممثلي المؤسسات التي تنشط وتعمل في المجال الزراعي، من خلال المقابلات، والزيارات الميدانية، وورش العمل التي تم تنفيذها.

يعاني القطاع الزراعي من تدنٍ وتراجع مستمر في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي التي أصبحت بالمعدل حوالي 7% من إجمالي الإنتاج خلال السنوات العشر الأخيرة، وعلى الرغم من تباين نسب النمو في الإنتاج الزراعي الفلسطيني من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2000–2023، فإن الملاحظ هو التذبذب والاتجاه المتناقص لمساهمة القطاع الزراعي. إن النمط السائد بعدم وجود حواجز جمركية بشكل واضح يضمن عدم إدخال بعض المنتجات إلى السوق الفلسطيني، والاكتفاء بإجراءات غير مباشرة كما هو متبع من قبل وزارة الزراعة، غير كاف، ومحدود الأثر بشكل كبير، ويتم التحايل عليه بطرق شتى، تفقده التأثير في توفير الحماية المطلوبة للمنتجات الزراعية الفلسطينية، وقد يكون الغلاف الجمركي الموحد مع الجانب الإسرائيلي حسب بروتوكول باريس الاقتصادي أحد أهم المعيقات، لذلك يجب أن يتم توفير حلول عملية تكون أكثر جدوى في منع وصول هذه المنتجات إلى الأسواق الفلسطينية، وهذا يحتاج تدخل شركاء خارج وزارة الزراعة.

> فيما يخص الحماية، نسميها إجراءات لنحمي أو نحافظ على الإنتاج المحلي، حواجز محلية وليس حواجز جمركية، من خلال عدم منح رخصة إدخال منتجات معينة، ممكن طول العام لمنتجات فيها فائض، مثلاً لا نعطي تصاريح للبيض والبندورة والدجاج والعسل والعنب، الخضار متوفرة على مدار الموسم، زيادة الأسعار بسبب انخفاض كمية المتاح فقط، وهذا بالنسبة لنا يزيد ربحية المزارع، العنب في موسم العنب، الزيتون على مدار السنة، لكن هذا لا يضمن عدم التهريب، نحن في ظل واقع أمني لا يمكن الضابطة الجمركية من العمل في كل مكان. بعض الإجراءات من قبل وزارة الزراعة وغير وزارة الزراعة، هناك مختصين بصفة الرقابة الزراعية لهم الحق بطلب تصريح النقل، من غير تصريح تحتجز السيارة ويتلف المنتج. الإطار القانوني مدى تطبيقه في ظل الواقعية راضين عنه، لكن نريد أفضل، ما بعطي رخص للبندورة الإسرائيلية ولا التركية ممكن يجيبوها من خلال تاجر إسرائيلي، وهناك سياسة إغراق إسرائيلي بالموسم الفلسطيني لضربه.
>
> (مقابلة مع المهندس حسن الأشقر، مدير عام التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة، بتاريخ: 2025/2/18)

فكما تم التنويه سابقاً أن السياسات والإجراءات والممارسات التي اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي تجاه القطاع الزراعي، جعلت القطاع الزراعي في فلسطين من أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً، حيث تعمدت سلطات الاحتلال تدمير البنية التحتية الزراعية بشكل دائم ومستمر، بإغراق السوق الفلسطيني بالمنتجات الزراعية للاحتلال، الأمر الذي حد من قدرة المنتجات الزراعية الفلسطينية على المنافسة، كما عمل الاحتلال على تشجيع المزارعين الفلسطينيين على الزراعة التكميلية لاحتياجاته، مثل زراعة الخيار وغيره من المنتجات للصناعات الإسرائيلية في بعض المناطق، كما أن فتح أسواق عمل للفلسطينيين في الداخل المحتل بأجور مرتفعة، بالتوازي مع التضييق وتدمير البنية التحتية الزراعية، ساهم في هجرتهم الأراضي وتحولهم عن العمل الزراعي، الذي لا يَسهل العودة إليه بشكل تلقائي، برز ذلك بشكل واضح خلال فترة ما بعد العدوان على قطاع غزة، خلال العامين 2023 و2024، عندما توقف العمل في الداخل.

يعاني القطاع الزراعي في فلسطين من نقص السيولة المالية وقلة القروض التشجيعية، وذلك بسبب عدم وجود نظام للتمويل الزراعي والريفي، وقلة عدد مؤسسات التسليف الزراعي الحكومية والخاصة، وتدني إمكانياتها لغياب الدعم المالي لها، حيث يعتبر القطاع الزراعي من أقل القطاعات الاقتصادية استفادة من النظام المصرفي، وتبلغ نسبة القروض التي حصل عليها من البنوك أقل من 1% من مجموع التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الأخرى[17].

17 سلطة النقد الفلسطينية، 2024.

السياسات الحكومية لدعم قطاع الزراعة

هناك بعض التقدم المحرز في مجال تطوير القطاع الزراعي، عبر تطبيق الخطط الاستراتيجية الزراعية. وعلى الرغم من ذلك، تسود حالة من عدم الرضى بين المزارعين ميدانياً عن دور وزارة الزراعة وأدائها في دعم وتطوير القطاع الزراعي، مع الإقرار بوجود بعض المساهمات، لكنها لا ترقى الى ما يطمحون إليه، وبخاصة في مشكلة المياه، وارتفاع أسعار الأعلاف ومدخلات الإنتاج، ومواجهة قيود الاحتلال وتضييقاته التي، من وجهة نظرهم، تشكل أهم العقبات، وأكبر البنود التي تستنزف مواردهم المالية، ففي توصيفهم بأن المياه نباتياً، والأعلاف حيوانياً، شريك معهم بالنصف.

مخصصات وزارة الزراعة ضمن الموازنة العامة متواضعة جداً، وستبقى عاجزة عن النهوض بالقطاع الزراعي الفلسطيني، ولن تمكنها من تجاوز الدور المحدود جداً، حتى في الإشراف فقط على القطاع الزراعي. إن الفجوة كبيرة جداً بين ما يخصص لتطوير القطاع الزراعي، وبين الاحتياجات الحقيقية على أرض الواقع، فعلى سبيل المثال، توزيع كميات محدودة من الأعلاف، ليس بديلاً عملياً عن ضرورة البحث الجاد لتحقيق اختراق حقيقي في تخفيض أسعار الأعلاف، كما أن عدداً محدوداً من الزيارات الميدانية، لن يساهم في إسناد المزارع بالإرشاد والتدخل الكافي، الذي يحتاجه لتفادي الخسائر، وتوزيع الأشتال بالأعداد التي تشير إليها وزارة الزراعة كان يجب أن يكون كفيلاً بتخضير مساحات كبيرة جداً من أراضي الضفة الغربية.

موضوع الاسترجاع الضريبي بآليته الحالية تفقده فعاليته، ويغيّب شريحة كبيرة من المزارعين. إن من شأن تطبيق فعال وسريع للاسترداد الضريبي، أن يساهم في نجاح بعض مرتكزات أهداف الخطط الاستراتيجية لوزارة الزراعة، ويجب أن يشمل القطاعين النباتي والحيواني، ويجب إخراج قانون الاسترداد الضريبي من حالة المد والجزر؛ مثلاً تطبيق الاسترداد للقطاع النباتي واستثناء الحيواني، بحجة أن المسوغ القانوني يعفي الإنتاج النباتي، بحكم أن مبيعاته معفية ضريبياً، ولا يوجد مسوغ قانوني للقطاع الحيواني، فتم إيقاف الاسترداد الضريبي لقطاع الثروة الحيوانية. وفي العام 2016، إثر تعديل قرار بقانون ضريبة الدخل رقم (8) لسنة 2011م، ثم إقرار تطبيقه على القطاع الحيواني، على الرغم من استمرار مماطلة الصرف. تبع ذلك قرار بقانون العام 2018، يقضي بحق الاسترداد الضريبي للطرفين النباتي والحيواني، على أن يخصم من قيمة الاسترداد لمزارعي القطاع النباتي 25% لصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، و5% مصاريف إدارية لوزارة المالية، أما القطاع الحيواني فيخصم 25% للصندوق و25% لوزارة المالية، ما يجعل الاسترداد لهم 50% فقط[18]. تم إلغاء هذه الاقتطاعات من الاسترداد نتيجة احتجاج المزارعين وممثليهم، وتمت الاستعاضة عنها بأن يكون الاقتطاع اختياري لصالح صندوق درء المخاطر فقط، شرط الموافقة الخطية من المزارع.

> قانون صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، تطرق للاسترداد الضريبي، تم عليه تعديل ليستند إلى أساس تشريعي، بحيث يخصص 25% لوزارة المالية و25% للصندوق، و50% ترد للمزارعين، يعني استرداد المزارع 50% مش 100%، لم يلقَ قبول المزارعين، وتم إلغاء التعديل، يجب أن نميز بين الاسترداد في الشق الحيواني والشق النباتي، الشق النباتي ليس مؤثر، القيمة قليلة، بينما قيمة الضريبة في الشق الحيواني تبلغ حوالي 100 مليون دولار، فيها مبلغ، في وزارة الزراعة نريد استرداد ضريبي، بمفهوم وزارة المالية هذا إيراد، وفي ظل أزمة اقتصادية بدي أرفع الإيراد مشان أوفي التزاماتي.
>
> (مقابلة مع محمد المصري، مدير عام صندوق درء المخاطر، وزارة الزراعة، بتاريخ: 2025/2/18)

هذا التتبع لما يتم حول موضوع الاسترداد الضريبي، يسلط الضوء على حالة الجدل بين الأطراف الثلاثة: المزارع، ووزارة الزراعة، ووزارة المالية، وكيف ينظر كل من هذه الأطراف إلى الموضوع، فمن جهة المزارع، هو حق وفقاً للقانون، يخفض من خلاله تكاليف الإنتاج المرتفعة أساساً، فيما ترى فيه وزارة المالية إيراداً ضائعاً، لوزارة تعاني من عجز مالي نتيجة زيادة النفقات مقابل الإيرادات، وهذا يفسر بطء عملية الدفع للاسترداد الضريبي، ويفسر التساهل في الاسترداد النباتي الذي لا تشكل فواتير الاسترداد فيه مبالغ كبيرة، مقابل التشدد في موضوع الاسترداد الضريبي للقطاع الحيواني،

18 وكالة وطن للأنباء، (2020). تقرير استقصائي حول الاسترداد الضريبي: https://www.wattan.net/ar/tv/324642.html

الـذي تشـكل قيـم الاسـترداد الضريبـي فيـه مبالـغ ماليـة كبيـرة، وفيمـا تدعـم وزارة الزراعـة حـق الاسـترداد الضريبـي للمزارعـين، فإنهـا، أيضـاً، بحثـت في هـذا الملـف عـن مصـدر تمويـل، مـن خـلال المطالبـة بتحويـل نسـبة مـن الاسـترداد لصالـح صنـدوق درء المخاطـر، نتيجـة لشـح المـوارد المالـية للـوزارة، ولكـن الاسـتناد إلـى حلقـة ضعيفـة متمثلـة بالمزارعـين لتوفيـر بعـض التمويـل للقطـاع الزراعـي، لـم يكـن موفقـاً في مثـل هـذه الظـروف والمخاطـر التـي تحيـط بالقطـاع الزراعـي والعامليـن فيـه، ويتناقـض مـع سـعي الـوزارة نفسـها لتخفيـف التكاليـف علـى المزارعـين.

علـى الرغـم مـن ثبـات الحـق القانونـي بالاسـترداد الضريبـي للمزارعـين، الـذي يشـترط تسـجيلهم لغايـات ضريبـة القيمـة المضافـة، وتوفيـر حسـابات وفواتيـر رسـمية ضريبيـة مفصلـة لمشـترياتهم، ويتـم تدقيـق الحسـابات ورفعهـا إلـى الدوائـر المختصـة للحصـول علـى اسـترداد ضريبـة القيمـة المضافـة، وهـي ضـرورات لضبـط العمليـة، وبالتالـي نظريـاً يحـق للمـزارع أن يسـترجع الضرائـب علـى مشـترياته، مـن مدخـلات الإنتـاج، المحليـة والخارجيـة، شـريطة أن تتجـاوز قيمـة الضريبـة علـى الفواتيـر المقدمـة مبلـغ 2000 شـيكل[19]، ويتـم التقـاصّ علـى مبيعاتـه في حـال كانـت تتضمـن ضريبـة قيمـة مضافـة، فـإن الإشـكالية تكمـن في روتـين إجـراء هـذه العمليـة، ونظـراً لطبيعـة العامليـن في القطـاع الزراعـي، لا يسـتطيع عـدد كبيـر منهـم الإيفـاء بمتطلباتهـا، وفي حـال اكتمالهـا تفقـد فاعليـة تأثيرهـا، عبـر المـدى الزمنـي الطويـل الـذي تسـتغرقه عمليـة الحصـول علـى الاسـترداد للمزارعـين مـن وزارة الماليـة.

التطبيـق الفعـال للاسـترداد الضريبـي يسـاهم في دعـم المزارعـين مـن جانـب، ومـن جانـب آخـر يسـاهم في ضبـط جـزء مـن التهـرب الضريبـي التجـاري، لأن الإيفـاء بمتطلبـات ملفـات الاسـترداد الضريبـي، يحتـم علـى المزارعـين طلـب فواتيـر رسـمية مـن مزوديهـم بالبضائـع ومدخـلات الإنتـاج المحليـة والخارجيـة، وبالتالـي تلزمهـم بالتصريـح عـن مبيعاتهـم، مـا يسـاعد وزارة الماليـة، بطريقـة غيـر مباشـرة، في رفـع نسـب التحصيـل الضريبـي، كمـا أنـه، مـن جانـب ثالـث، يخفـض أسـعار المنتجـات الزراعيـة في السـوق المحلـي، لأن تقليـل تكاليـف الإنتـاج علـى المزارعـين، يمكنهـم مـن البيـع للمسـتهلكين بأسـعار أقـل.

أشـارت وزارة الزراعـة الفلسـطينية، في تقريـر أداء الحكومـة للعـام 2024، إلـى تحديـات تمثلـت في عـزوف المقاولـين والموردين عـن التقـدم للعطـاءات، بسـبب التأخـر في دفـع المسـتحقات الماليـة، مـا أدى إلـى ضعـف في تحقيـق الأهـداف وإنجـاز الأنشـطة في وقتهـا المحـدد، والتأخـر في توفيـر المخصـص المالـي للأنشـطة أثـر علـى الإنجـاز، كمـا أن وضـع موازنـات في الخطـط وعـدم اعتمادهـا بشـكلها التـي هـي عليـه مـن قبـل وزارة الماليـة، والانتهـاكات الإسـرائيلية المتكـررة للقطـاع الزراعـي، وعـدم السـيطرة علـى المعابـر، وارتفـاع أسـعار المدخـلات الزراعيـة، وانخفـاض أسـعار المنتجـات الزراعيـة، والتذبـذب الحاصـل في العمـلات المتداولـة، وضعـف التمويـل المخصـص للقطـاع الزراعـي – كل ذلـك يعيـق تنفيـذ الخطـط الاسـتراتيجية للقطـاع الزراعـي وتحقيـق تنميـة ملموسـة وحقيقيـة فيـه[20]، الأمـر الـذي يتوافـق مـع الاسـتنتاجات التـي خلصـت إليهـا هـذه الدراسـة.

19 وكالة «معا»، 2011. «نشرة إرشادية حول استرداد ضريبة القيمة المضافة لمزارعي الثروة الحيوانية»: https://www.maannews.net/news/438196.html

20 وزارة الزراعة الفلسطينية، (2025). «تقرير أداء الحكومة السنوي للعام 2024، أبرز الإنجازات المحققة على مستوى كل محور رئيسي للعام 2024، بيانات غير منشورة.

القسم الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

- أشارت الدراسة إلى وجود فجوة بين رؤية وزارة الزراعة وعملها، بالمقارنة مع توقعات المزارعين منها في الواقع الفلسطيني. يتطلع المزارعون لدور أكثر في الجانب الميداني والتعويض المالي أو العيني المباشر.

- لا يزال الاحتلال يشكل العقبة الأكبر التي تواجه القطاع الزراعي، وتحد من إمكانيات التطوير والتوسع فيه، كشح المياه، وعدم التوسع في توفير حلول عملية تتمثل في الآبار، أو استغلال الموارد المائية الفلسطينية، وعدم السيطرة والعمل بحرية في المناطق المصنفة (ج)، التي تشكل 60% من أراضي الضفة الغربية، والاستيطان الرعوي، إضافة إلى تدمير ما ينجز، وتدمير البنية التحتية المتكرر، وعدم السيطرة على الحدود والمعابر، الذي يحد من حرية التواصل مع العالم الخارجي للتبادل التجاري الزراعي، ويمنع توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي الملاءمة.

- الإرشاد والإشراف الميداني الزراعي غير كاف، وبحاجة إلى التوسع فيه، كما أن الرقابة على المستلزمات الزراعية في الأسواق الفلسطينية تحتاج إلى مزيدٍ من المتابعة.

- مستوى التوثيق لما يتعرض له القطاع الزراعي من خسائر نتيجة الكوارث وإجراءات الاحتلال، يتم بشكل جيد، ولكن التعويض عن آثاره غير مُرضٍ، ولا يلبي متطلبات المزارعين لمساعدتهم على الصمود، وغير فعال بسبب الوقت الطويل الذي يستغرقه.

- تذبذب وتراجع التمويل ينعكس في تراجع وتذبذب مستويات تدخل وزارة الزراعة، وقدرتها على تنفيذ أجنداتها واستراتيجياتها وخططها المستقبلية، التي تبنى على توقعات لا يتم الإيفاء بجزء منها من قبل الجهات المقدمة لها أو المتعهدة بها.

- أهداف ومرتكزات الاستراتيجيات الزراعية منسجمة مع تطلعات المتفاعلين في القطاع الزراعي، وتستند إلى التوصيف الصحيح للتحديات والمعيقات والفرص. وتكمن الإشكالية في ما يتم تجنيده فنياً، وماليا، لترجمة هذه الخطط والأهداف ترجمة عملية على أرض الواقع، وبخاصة أن المطلوب لتطوير القطاع الزراعي كبير، والتحديات كذلك، وبالتالي تظهر الفجوة وعدم المقدرة على تحقيق تقدم ملموس نحو تحقيق تلك الأهداف، وعند مقارنة ما ينجز بما هو مطلوب، فإنه يلاحظ أن مقدار التغيير يبقى محدوداً وضعيفاً.

- لا تشير المعطيات، للأسف، إلى تحقيق مزيد من السيطرة على الأرض والمقدرات الزراعية في منطقة الأغوار، وذلك نتيجة الاستهداف الاستيطاني وممارسات المستوطنين وسياسات الاحتلال، وهو موضوع سياسي وطني بالدرجة الأولى يتعدى إمكانيات وزارة الزراعة، وبالتالي يجب أن ينظر إلى التقييم فيه والعمل عليه ضمن هذا المعطى. هذا الأمر يحتاج إلى عمل حكومي، وشعبي، ودولي، بنطاق واسع وتركيز وثقل أكبر.

- مفهوم الصمود للمزارعين للاستقرار والاستمرار في العمل في الوزارة، يجب أن يتعدى الركائز المهمة المحددة في الخطة، إلى ضمان دخل دائم ومجدٍ من الزراعة يمكّن من الاستمرار في ممارسة العمل الزراعي وعدم هجرته.

- هناك حاجة ملحة لتدخل وإسنادي أكبر للتأثير في حلقات الإنتاج الزراعي، من بنية تحتية، إلى تأهيل المزارعين، والإشراف المباشر والمستمر لتذليل العقبات وتوفير المستلزمات والأدوات، والتدخل الفعال عند الكوارث والأحداث غير الاعتيادية بوتيرة وتوقيت مناسبين.

- طريقة التعامل مع الإعفاء الضريبي غير فعالة، من خلال الاسترجاع الضريبي الذي يستغرق وقتاً طويلاً، وإجراءات وشروط تحد من قدرة عدد كبير من المزارعين على الاستفادة منها، وهي بحاجة إلى معالجة بالتنسيق مع وزارة المالية، لتعزيز تأثيرها الإيجابي على التوسع في الاستثمار الزراعي.

- لم يتم تحقيق تقدم في العديد من المرتكزات التي حددتها الاستراتيجية الفلسطينية الأخيرة للقطاع الزراعي، كما كان الحال مع سابقاتها، أما من حيث الشفافية والشراكة، فهناك تطور ملموس، وهذا ما أشار إليه معظم الشركاء من المؤسسات الفاعلة في القطاع الزراعي، حيث يتم إشراكهم في التخطيط بمراحله كافة، وهناك إتاحة للمعلومات بشكل عام.

- تدني المبالغ المرصودة لوزارة الزراعة بشكل عام، تنعكس في تدني المبالغ المخصصة للمشاريع التطويرية، وبالتالي لا تفي بالحد المطلوب لتطوير هذا القطاع الإنتاجي المهم، والمتضرر نتيجة الاستهداف من جهة، والتهميش من جهة أخرى، وتحتاج هذه المخصصات إلى مراجعة من الحكومة الفلسطينية، وإلى ضغط من وزارة الزراعة للعمل على إحداث تغيير فيها، لرفع مخصصات الوزارة، لتصل، بالحد الأدنى، إلى مضاعفة قيمة ما يخصص للمشاريع التطويرية فعلياً، إضافة إلى زيادة ما يخصص لتوظيف كوادر رديفة مع الموجودين، وضمن توزيع جغرافي ملاءم وفعال. هذه البنود أساسية لكي تتمكن وزارة الزراعة من تحقيق إنجازات ملموسة في خطتها ترقى بالقطاع الزراعي، وتساعد في مواجهة التحديات الكبرى التي تعيق منظومة العمل في هذا القطاع وتطوره، وبخاصة ما يتعلق بممارسات الاحتلال، وبالموارد وتكاليف الإنتاج الزراعي، ودعم المزارعين أثناء الأزمات والكوارث، بفاعلية من حيث القيمة وسرعة التدخل.

- هناك تراجع وانحسار في مساحات الأراضي المخصصة للزراعة، بسبب تضييق الاحتلال وتعديات المستوطنين في المناطق (ج)، وبخاصة ما بات يُعرف بالاستيطان الرعوي، الذي يُسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي بأعداد قليلة من المستوطنين، ويمنع الوصول إليها من السكان الأصليين الفلسطينيين في تلك المناطق، وهذا التأثير على الأراضي الزراعية والرعوية، والذي له أثره السلبي والكبير على الثروة الحيوانية في المناطق البدوية، بسبب تقليص مساحات المراعي التي يعتمدون عليها، وسلب مصادر المياه التي تتم السيطرة عليها، ومنع استخدامها من قبل المواطنين. كما يعتبر ارتفاع أسعار الأعلاف التي تشكل 60% من تكاليف الإنتاج الحيواني، من أكبر المعيقات أمام تطور هذا القطاع وتوسعه.

- على الرغم من التوسع الحاصل في اتباع نظام الإنتاج المكثف في القطاع النباتي، والأنظمة المغلقة في مجال الدواجن والأغنام خاصة، التي هي، من جانب، جيدة من حيث توفير كميات مضاعفة من الإنتاج، لكن، من جانب آخر، التكاليف في هذه الأنماط مرتفعة، والأكثر أهمية أنها تمتاز بالإفراط في استخدام المبيدات والمكملات الغذائية، ذات الأبعاد البيئية والصحية؛ التي قد تشكل ضرراً على الإنسان والبيئة على المدى الأبعد، إذا ما افتقدت للمراقبة الصارمة على المواد المستخدمة، وبخاصة المبيدات والأسمدة، لضمان منتج صحي وسليم.

- هناك ضعف في أنظمة التسويق الزراعية، وكذلك ضعف في تنظيم المساحات الزراعية، من حيث تنسيق وتوزيع المحاصيل، ما يتسبب، في كثير من الأحيان، بحدوث فائض في السوق يضر بالمزارعين، وفي فترات أخرى يكون هناك نقص تضطر الجهات الرسمية إلى توفير بدائل من خلال الواردات، التي تؤدي، على المدى البعيد، إلى إحداث ضرر بالإنتاج المحلي، لأنها تضرب نظام حماية المنتجات الوطنية، وتتسبب في الإغراق للأسواق المحلية، وتتناقض مع الخطط الوطنية لوزارة الزراعة الهادفة إلى حماية الإنتاج الزراعي وتوسيعه، والساعي نحو إحلال الواردات لتغطية احتياجات السوق المحلي، مثل منتجات الألبان، والخضراوات، واللحوم الحمراء، ... وغيرها، والسماح بإدخال بعض المنتجات التي لها بديل محلي، وتبرير انتهاج هذه التدخلات هو في إيجاد حلول سريعة لتغطية نقص سلعة معينة، أو الحد من ارتفاع أسعارها، وهذا له آثار سلبية على المدى البعيد.

- نمط الحلول التي تعتمد الواردات لسد النقص أو تخفيض الأسعار، دون ضوابط صارمة تحمي الإنتاج المحلي، وتهدف إلى التوسع فيه كتوجه استراتيجي، سيساهم في تعميق المشكلة على المدى البعيد، لأنه سيدفع جزءاً من المزارعين للتوقف عن إنتاج تلك السلع، أو الخروج من القطاع الزراعي بشكلٍ كامل، ويدخلنا إلى مرحلة استدامة الاعتماد على الاستيراد، التي كان اللجوء إليها إجراء مؤقتاً، فيصبح مستداماً. وللمقارنة، نلاحظ أن نمط الحماية المحدودة أحدث فارقاً للمحاصيل التي طبق عليها مثل: العنب، والبطيخ، والتمر في بعض الفترات، ويحتاج إلى التوسع والتشدد أكثر فيه بشكل مدروس، بالتوازي مع تنظيم توزيع الإنتاج الزراعي المحلي.

- على الرغم من أهمية وزارة الزراعة في إحداث التنمية، فما زالت الزيادة السنوية في الموازنة أو الإنفاق الفعلي متواضعة بشكل كبير، ولا تتناسب مع أهمية قطاع الزراعة، والتحديات التي تواجهها، وبخاصة أن نصيب بند النفقات التطويرية فيها ضعيف، وتعتمد بنسبة كبيرة على التمويل الخارجي غير المضمون، وبالتالي تكون عرضة لتذبذب عالٍ وصولاً إلى الانقطاع في كثير من الأحيان.

- بقي الأثر على تنمية القطاع الزراعي ودعمه محدوداً ومقيداً، فعلى سبيل المثال تتضمن أهداف الخطط دعم صمود المزارع، والتعويض عن الكوارث وآثار إجراءات الاحتلال، لكن ما يقدم لا يتناسب مع الأضرار من حيث القيمة وسرعة الاستجابة، كما أن استصلاح الأراضي وتعميرها مدرج فيها، ولكن المطلوب ميدانياً أكبر بكثير، وهذا ينطبق على باقي البنود والمرتكزات.

- الإشكالية الرئيسية الأخرى تتمثل في العوائق التي يفرضها ويخلقها الاحتلال الإسرائيلي أمام الوصول إلى الموارد الأساسية لتطوير الزراعة، والتي تتمثل في إعاقة الاستخدام الحر للأراضي الزراعية في مناطق (ج)، والسيطرة على مصادر المياه، والتحكم في حركة ونوعية ووقتية الواردات والصادرات المرتبطة بالقطاع الزراعي.

- رغم هذه المعيقات، هناك ما يمكن العمل على تطويره وتنظيمه في مجال النهوض بالقطاع الزراعي، وفي مجال الأبحاث التطبيقية في المجال الزراعي، التي يفتقد لها القطاع الزراعي الفلسطيني، وهي مهمة لمواكبة التطور وتطبيق التقنيات الحديثة لتوسعة القطاع الزراعي وتطويره.

- فيما يخص إعداد الخطط الاستراتيجية، من حيث تحديد الأهداف والركائز، والتدرج في خطوات إعدادها، تطبق منهجية علمية وتسلسلاً يضمن التفاعل، وفيها شفافية وإشراك من قبل وزارة الزراعة للشركاء، من مزارعين، ومؤسسات قطاع أهلي، واتحادات، ومستثمرين في القطاع الزراعي، لرسم الخطوط العامة والأهداف والركائز للخطة الاستراتيجية للقطاع الزراعي، وهي إجمالاً جيدة جداً نظرياً، تتناول وتشخص معظم التحديات والمحاور التي تهم القطاع الزراعي.

- إشكالية الخطط الاستراتيجية لوزارة الزراعة، تكمن في أن جزءاً كبيراً منها لا يمكن تطبيقه، نظراً لقلة الموارد المتوفرة، المخصصة بشكل عام لتطوير القطاع الزراعي، فتصبح غير فعالة من حيث القدرة على تحقيق تقدم ملموس ومستدام في بنود وأهداف الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة.

- تعاني الموازنات التي ترصد القطاع الزراعي من الضعف، والتي لم تصل إلى 1% من إجمالي الموازنة العامة، للسنوات قيد التحليل (2019–2024)، وهي كذلك في باقي السنوات، والنسبة الكبرى منها تذهب إلى بند الرواتب والأجور، التي تصل، بالمعدل، إلى 60% من مخصصات وزارة الزراعة، وبالتالي باقي البنود تستحوذ على مبالغ قليلة. وفي ما يخص النفقات التطويرية، لا تتجاوز 30% من 1% الذي يمثل مخصصات وزارة الزراعة. نسبة 30% للجزء التطويري جيدة فيما لو كانت مخصصات وزارة الزراعة الإجمالية أعلى مما هي عليه.

- تدني المخصصات المالية التي ترصد لوزارة الزراعة، تجبر الوزارة على تخفيض سقف طموحاتها، وتقليل أنشطتها، ضمن خططتها الاستراتيجية، وتضيق مساحة تدخلاتها لدعم القطاع الزراعي.

- تنفيذ الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة وإنجازها، لا يقتصر على ما تقوم به وزارة الزراعة بتدخل مباشر، وإنما جزء كبير ينجز من خلال المؤسسات التي تعمل في القطاع الزراعي، من مؤسسات القطاع الأهلي، ومنظمات غير حكومية، وداعمين خارج نطاق الحكومة، وبالتالي الإنجاز المتحقق يرتبط، أيضاً، بعمل وجهد مؤسسات خارج نطاق وزارة الزراعة، وهذا طبيعي وإيجابي يجب تعزيزه. دور وزارة الزراعة هو إشرافي في كثير من الأحيان، ولكنه ليس بديلاً عن ممارسة دور مباشر، وبخاصة في فرض مشاريع تنسجم وتصب في تحقيق خطة وزارة الزراعة وأهدافها، التي قد لا تكون في دائرة الاهتمام أو الأولوية لمن هم خارج الوزارة، وهنا تكمن الإشكالية عند انحراف بعض الممولين عن الاحتياجات والأولويات المنبثقة من الخطة الاستراتيجية.

- من أنجع الأنشطة والبرامج التي تحدث أثراً في القطاع الزراعي، وبخاصة النباتي، حسب إفادة المزارعين؛ سواء التي تنفذها وزارة الزراعة أو تشرف عليها، هو شق الطرق الزراعية، ودعم استصلاح الأراضي، وآبار جمع المياه الزراعية، وتجدير الأراضي وتسييجها، الجماعي والفردي، وإن كان ليس بالمستوى المطلوب ويواجه تحديات، إلا أنه يساهم، بشكل كبير، في توسيع الرقعة الزراعية، ويسهل عملية الوصول إليها ويحميها من الحيوانات البرية، وبخاصة الخنازير، التي باتت تشكل تهديداً كبيراً للمزارعين والإنتاج الزراعي.

- ما يخص بند التنمية والصمود والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي ضمن الخطة الاستراتيجية، هناك إشكالية في العمل على تحقيقه على أرض الواقع، ويواجه تحديات كبيرة، منها ما يرتبط باتفاقيات سياسية تعيق تحقيق تقدم فيه مثل مشكلة المياه، ومنها ما يرتبط بمعيقات تمنع العمل على تحقيق هذا الهدف، تتمثل بمحدودية قدرة الوزارة على العمل في مناطق زراعية واسعة (ج)، وعدم سيطرة وضبط توريد السلع الزراعية إلى المناطق الفلسطينية، وحظر بعض المنتجات، وبخاصة مدخلات الإنتاج الزراعية، من أسمدة، ومبيدات، ... وغيرها، عن الوصول إلى المناطق الفلسطينية، وعدم القدرة على الوصول إلى الموارد في هذه المناطق التي تشكل النسبة الأكبر من المساحة الزراعية المحتملة للتوسع.

- تركز الإنتاج وكميات الإنتاج، جعل بعض الزراعات تتركز في عدد قليل من كبار المستثمرين، ضمن سلع معينة، وأخرج صغار المزارعين لعدم قدرتهم على المنافسة والإنتاج بتقنيات كبار المستثمرين، مثل إنتاج التمور، والدواجن، وإنتاج مشتقات الألبان، ما يمثل شبه احتكار، وأثر سلباً على عدالة توزيع الحيازات الزراعية.

- التعامل مع الإعفاء الضريبي وفق آلية الاسترجاع الضريبي الحالية، ذات الإجراءات البيروقراطية الطويلة، وعدم التنفيذ للدفعات، يحد بشكل كبير من الاستفادة من هذه الميزة، فآلية الاسترجاع والمدى الزمني الطويل الذي تستغرقه، يفقدها أثرها الإيجابي في دعم صمود المزارعين.

- تعتبر ندرة المياه من أهم إشكاليات القطاع الزراعي، وعدم توفر مصادر مياه في كثير من المناطق الزراعية، يجعل إمكانية التطوير والتوسع صعبة ومكلفة ومحدودة، كما لا يوجد تصنيف لمياه زراعية في العديد من المناطق، وبالتالي تستخدم المياه المخصصة للسكان، وهي ذات أسعار مرتفعة وتعرفة غير موحدة، وخارج نطاق سيطرة وزارة الزراعة وتبعيتها، وهي غير كافية بالأساس للأغراض السكنية.

- التعاونيات الناجحة التي تعمل في الإنتاج الزراعي قليلة ومحصورة في مناطق معينة، وهي تتبع لإشراف هيئة العمل التعاوني وليس لوزارة الزراعة، مع أنها تعمل في المجال الزراعي، هذه بحاجة إلى شقين لتطوير عملها؛ تنظيم تبعيتها من جهة، وتعميم وتوسيع انتشارها من جهة أخرى.

- الاستيطان الرعوي بات من أخطر المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ويشكل خطراً وجودياً على المزارعين، ويستحوذ على مساحات شاسعة من الأراضي الرعوية، ويمنع الوصول إلى مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وإلى العديد من مصادر المياه الطبيعية، وبالتالي شكل عامل طرد للمزارعين، وبخاصة في منطقة الأغوار الشمالية، وجنوب الضفة الغربية، وأخذ ينتشر، أيضاً، في وسط الضفة الغربية. هذا الموضوع يجب أن يكون ضمن أجندة وزارة الزراعة، ولكن مع الشركاء على المستوى الرسمي والوطني، بخطة وطنية رسمية وشعبية أوسع.

- الزراعة العلفية لا تغطي سوى أقل من 10% من الاحتياج المحلي، وبالتالي بات من أهم إشكاليات القطاع الحيواني ارتفاع أسعار الأعلاف، لاعتمادها على مدخلات مستوردة من الخارج، وهي تستنزف 60% من تكاليف الإنتاج، وبالتالي تشكل عاملاً حاسماً في قدرة المزارعين على الاستمرارية في تربية الثروة الحيوانية، وتؤثر على ما يرتبط بها من إنتاج صناعي للألبان ومشتقاتها ولتوفير اللحوم، وتساهم في رفع نسب التضخم، بشكل مباشر في المنتجات الزراعية، وغير مباشر للمنتجات التي تعتمد على سلع زراعية.

- هناك إشكالية في الدور الإشرافي والتواصل والإرشاد الميداني لوزارة الزراعة، بسبب النقص في عدد المرشدين الميدانين والأطباء البيطريين، ذوي الكفاءة والاختصاص الملائمين، والمؤهلين بشكل جيد، ولكن من حيث العدد فإنه لا يفي بالحد الأدنى المطلوب، حيث لا يوجد عدد كاف في وزارة الزراعة من الفاعلين ميدانياً في مجال الإشراف والإرشاد، وبالتالي يعتمد المزارع على القطاع الخاص الذي يروج لمنتجات معينة، أكثر من كونه مرشداً زراعياً، وهو مكلف، وبالتالي يفتح باب الاجتهاد في مواجهة الإشكاليات وتوفير الحلول، والاعتماد على الخبرة غير المتوفرة لدى العديد من المزارعين، وهذه، وإن نجحت في بعض الأمراض والمناطق، تبقى محصورة والفائدة منها غير معممة، وخاضعة للصدف، وليست لأسس علمية، يمكن تعميمها وتوثيقها والبناء عليها.

- من حيث المختبرات، هناك مختبر في نابلس للشمال، ومختبر في الخليل للجنوب، ونسبة رضى المزارعين عن نتائج الفحوصات متدنية، لأن معدات المختبرات غير مواكبة لتطور نمط الإنتاج الزراعي، وغير محدثة وقديمة، ومن حيث القدرة ضعيفة، وتوزيعها الجغرافي لا يخدم التوزيع الجغرافي للزراعة النباتية والحيوانية، وبالتالي يتم اللجوء إلى مختبرات خاصة ومكلفة.

- التعامل مع الأضرار والكوارث الطبيعية والأوبئة؛ من حيث التقييم والرصد والتسجيل تتم، غالباً، من خلال صندوق درء المخاطر، الذي كان شبه مستقل، ويعتمد عمله على توفر التمويل، وحديثاً أصبح ضمن وزارة الزراعة. وآلية التعويض من حيث الوقتية غير ملائمة، تستغرق وقتاً طويلاً، ومن حيث القيمة مرتبطة بالتمويل المتوفر، وآلية احتساب الضرر لا تأخذ بعين الاعتبار التكاليف غير الظاهرة والفرص البديلة، المتمثلة بضياع الموسم الزراعي، وبالتالي التقديرات أقل، بشكل كبير، مقارنة بالقيمة الحقيقية للخسائر، ولا تفي بالغرض وتحقيق الهدف المتمثل بدعم صمود واستمرارية العملية الإنتاجية، واستمرار المزارع في ممارسة نشاطه الزراعي.

- هناك برامج دعم للمزارعين مطبقة، ولكن ذات نتائج غير فعالة على أرض الواقع؛ مثل مشروع تخضير فلسطين، حيث إن آلية التوزيع لا تضمن زراعة الأشجار، ولا متابعة نجاح الزراعة من القائمين عليها، وبالتالي لا تتحقق أهداف الحملات بنسبة كبيرة، بحيث تُهدر ولا تُزرع ولا تُتابع. آلية إدارة هذا الموضوع بحاجة إلى مراجعة، لأن الأعداد الموزعة عبر سنوات البرنامج هي بالملايين، لو نجحت نسبة منها كان يجب أن يكون أثرها ملموساً بشكل أكبر على أرض الواقع.

- المشاتل الخاصة بوزارة الزراعة قليلة جداً، ولا تغطي الاحتياجات، وهذا يستنزف جزءاً من موارد الوزارة عند الشراء من خلال عطاءات محلية وخارجية، وحتى المشتل الوحيد، تم التوقف عن العمل فيه.

- هناك ثلاثة مجالات عمل مهمة لدعم القطاع الزراعي، تتم من قبل وزارة الزراعة، أو بوساطتها، أو تنسيق أو إشراف منها، ولكنها غير كافية، يجب على وزارة الزراعة أن تفرضها على الممولين والشركاء لأهميتها كأولوية للقطاع الزراعي، حيث توجد تجارب ناجحة يمكن البناء عليها، وهي:

- شق وتأهيل الطرق الزراعية: يعتبر حاجة ملحة وضرورية، حسب إفادة المزارعين في شتى المناطق، فهي تسهل الوصول إلى الأراضي، وتوسع ممارسة العمل الزراعي، من خلال تشجيع السكان بشكل عام على استصلاح الأراضي، وتسهل ممارسة الزراعة عند توفر الطرق.

- تسييج الأراضي الزراعية؛ لحمايتها من الحيوانات البرية، وبخاصة الخنازير. هناك تجارب ناجحة، وبخاصة التسييج الجماعي، ولكنها غير كافية وتحتاج إلى التوسع، والتركيز عليها بشكل كبير.

- استصلاح الأراضي الزراعية: رغم تحقيق تقدم في هذا المجال في العديد من المناطق، فإن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التوسع فيه.

ثانياً. التوصيات

توصي الدراسة بـ:

- أن يكون عمل وزارة الزراعة في إدارة وتنظيم القطاع الزراعي بشكل شمولي؛ أي أن يشمل دورها الإغاثة، والإشراف، والمساعدة، والتنمية.

- لا بد من اعتماد التوسع في الإنتاج المحلي من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج، بدلاً من الاستيراد للتأثير على الأسعار عبر زيادة العرض المحلي على المدى البعيد.

- زيادة التركيز والضغط لرفع مخصصات توسيع برامج شق وتأهيل الطرق الزراعية، واستصلاح الأراضي، وتجدير الأراضي وتسييجها، الجماعي والفردي، لما له من أثر فعال في حماية وتوسيع الأراضي الزراعية، ودعم صمود المزارعين، ويشجع على توسيع وزيادة عدد المتفاعلين فيه.

- حسب وزارة الزراعة، فإن تنفيذ خطة وزارة الزراعة واستراتيجيتها وأهدافها، يحتاج إلى جهود الشركاء كافة؛ من مؤسسات مجتمع مدني؛ ومزارعين؛ وجمعيات؛ وقطاع خاص؛ وقطاع عام، ضمن مرجعية الإطار العام الذي تكون فيه وزارة الزراعة المشرف على القطاع الزراعي، وبالتالي تصب الجهود كافة في التوجهات ذاتها.

- هناك حاجة إلى أضعاف العدد الموجود والمخصص للزيارات والإشراف الميداني، وهناك حاجة لتغيير في نمط العمل الحالي، لأن الزراعة تعتمد الممارسة الميدانية في الحقل والمزرعة، أكثر من الإرشاد النظري.

- التأمينات الزراعية مهمة، ولكن يجب أن تأخذ بعين الاعتبار ألا تكون عبئاً إضافياً على المزارع، بحيث تؤدي إلى أثر عكسي يرفع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ترفع مستويات أسعار السلع الزراعية في السوق الفلسطيني. يجب أن تكون مساهمات المزارعين تحفيزية، ليجد فيها المزارع ملاذاً آمناً، كما يجب ألا ترتهن لحالة من التذبذب وعدم الاستقرار، وبخاصة أن جهات التمويل غير مستدامة، ويجب أن تبتعد عن البيروقراطية الواسعة في إجراءات التغطية، لأن هذا القطاع لا يحتمل التأخير في التعامل مع تغطية الأضرار.

- التوصية العامة والمركزية التي تضمن إحداث أثر فعال في القطاع الزراعي، وتعتمد عليها معظم التوصيات، تتمثل في رفع قيمة المخصصات المالية الخاصة بالقطاع الزراعي، فهي الركيزة الأساسية لضمان التطبيق الفعال وتحقيق الأهداف للاستراتيجيات السابقة والمستقبلية، لأن جوهر التحديات التي تعيق التطوير والتوسع في القطاع الزراعي ثابتة ومتشابهة، وترتبط، بشكل أساسي، بضعف الإمكانيات والمخصصات المالية لوزارة الزراعة.

- يرى بعض المختصين أنه يجب توسيع مفهوم الصمود، ليشمل تحقيق مستوى معين من الدخل للمزارع، ليستمر في ممارسة النشاط الزراعي. هناك ما هو متاح لوزارة الزراعة، حسب آراء بعض المختصين والمزارعين، مثل مضاعفة الجهود لضمان الالتزام بمواصفات الأدوية والمبيدات في السوق الفلسطيني، ورفع مستوى الرقابة لتحسين جودتها، أو التدخل لتوفير بدائل لها، وممارسة المزيد من الإشراف والإرشاد الميداني للمزارعين، الأمر الذي يحتاج إلى إعادة النظر في أعداد الطواقم والمعدات، وتطبيق التعامل بمبدأ الكوارث على إجراءات الاحتلال والمستوطنين فيما يخص الزراعة، وبالتالي التعويض فيها على هذا الأساس، إضافة إلى التغيير في سياسة الاستيراد للمنتجات الزراعية، إضافة إلى بذل جهود أكبر مع التجار فيما يتعلق بالتهريب.

- إعادة النظر في آلية تنفيذ بعض البرامج التي تنفذها وزراه الزراعة أو تشرف عليها؛ مثل توزيع الأشجار المثمرة والحرجية، والبحث في آلية تضمن الاستفادة منها، حيث إن أثرها بالآلية الحالية محدود مقارنة مع الأعداد التي تم توزيعها.

- العمل بشكل جاد على تنميط القطاع الزراعي، من خلال توزيعه والإشراف على برامج الإنتاج، بحيث يتم توزيع كميات الإنتاج من المحاصيل المختلفة بين الشمال والوسط والجنوب، حسب طبيعة كل منطقة.

• توصي تقارير وزارة الزراعة بتسريع دفع فواتير المستحقات المترتبة على وزارة المالية، وتسهيل الإجراءات المالية والإدارية، وتوفير مدخلات الإنتاج الأساسية لصغار المزارعين والصيادين على نطاق واسع (الحيوانات، والعلف، والملاجئ، والأسمدة، والبذور، والشتلات، وأغطية البيوت البلاستيكية، ... وما إلى ذلك)، ودعم مصنعي الأغذية على نطاق صغير، وبخاصة التعاونيات النسائية والجمعيات، لتحسين الجودة والسلامة، ومضاعفة الموازنة التطويرية المخصصة للزراعة من الموازنة العامة، وحماية المنتج الفلسطيني.

• **التواصل الميداني الفعال:**

- زيادة الكوادر الزراعية الميدانية ذات الاختصاص والكفاءة للإشراف والإرشاد والتدريب، لتوسيع التواصل الفعال مع المزارعين، بشكل يتناسب مع الحاجة الميدانية لكل منطقة، تأخذ بعين الاعتبار المساحات، وعدد المنشآت الزراعية، وهو ما أشار معظم المشاركين إلى وجود نقص حاد فيه.

- لا بد من تطوير وزيادة أدوات التواصل الميداني (تذليل اللوجستيات التي تعيق توسيع نطاق الإشراف الميداني) وبخاصة توفير وسائل النقل والمواصلات ورفع المخصصات المالية، الخاصة بالطواقم الميدانية في وزارة الزراعة، بما يتلاءم مع العدد والطبيعة الجغرافية الميدانية، وزيادة الطواقم.

• **تنظيم المياه المخصصة للقطاع الزراعي وتطويرها:**

- السعي إلى توفير حلول عملية لمعالجة مشاكل ومعيقات أساسية، تحول دون تطور القطاع الزراعي وتوسعه، ركز عليها العاملون في المجال الزراعي، وبخاصة النباتي، تتمثل في ندرة المياه وعدم كفايتها، وغلاء تعرفتها. إن معالجة هذا الأمر مع سلطة المياه تكمن في تطوير آلية تضمن تعرفة خاصة بالزراعة ضمن تشريع ينظمها.

- البدء ببناء برك ضخمة لتجميع مياه الشتاء في الأودية ضمن نمط مركزي للأغراض الزراعية في بعض المناطق، وتوسيع تطوير نقاط جمع المياه للمزارع الفردية؛ برك ترابية وآبار جمع.

- تفعيل وتوسيع فكرة تكرير مياه الصرف الصحي، لاستخدامها في بعض الأصناف من المنتجات العلفية على نطاق مركزي، وهذا يقلل من أسعار الأعلاف، ويوسع الإنتاج المحلي منها.

- المساعدة المباشرة وغير المباشرة في حفر آبار استخراج مياه جوفية، حتى وإن كانت غير مرخصة من الجانب الإسرائيلي، في سياق الحق الفلسطيني بالمياه، بالتوازي مع السعي إلى إحداث اختراق في هذا الملف بشكل رسمي.

- تنظيم الآبار التي يديرها أفراد، لتخدم عدد أكبر من المزارعين، بطرق أكثر تنظيماً مما هي عليه حالياً.

• **تطوير وتوسيع وتسريع آلية التعامل مع نتائج الأضرار المرتبطة بالكوارث يحتاج إلى نظام تفصيلي واضح يتضمن:**

- معالجة آلية التدخل لتضمن سرعة التدخل، والتعويض وإصلاح الأضرار المتعلقة بالكوارث التي تلحق بالقطاع الزراعي، لضمان سرعة إعادة دوران عجلة الإنتاج، وضمان استمرارية المزارعين، بما يتضمن تعديل آلية التقييم الحالية، لتشمل تعويض المتلكات المتضررة من جانب، ومن جانب آخر تعويض الفرصة الضائعة، عند خسارة أو تلف المنتج بشكل كلي أو جزئي، بما يتناسب مع حجم الضرر، ليس بالضرورة 100%، وإنما ضمان حد معين من التعويض، يجعل الخسائر تؤول إلى الصفر؛ أي أن يكون التعويض تقديرياً عند نقطة التوازن (brake even point)، التي يكون فيها الربح صفراً، بما يتضمن حساب الجهد المبذول (ساعات العمل) حتى وإن كانت غير مدفوعة الأجر.

• **تفعيل آلية الاسترداد الضريبي لتعالج بطء العملية، وعدم استفادة صغار المزارعين منها:**

- معالجة عدم فاعلية الاسترداد الضريبي بالآلية الحالية، من خلال تعديل قانون الإعفاء الضريبي الخاص بالمدخلات الزراعية والمعدات الزراعية، بحيث يتحول من نمط الاسترجاع الضريبي وآليته الحالية، إلى الإعفاء الضريبي المباشر

- (ضريبة صفرية)، ما يختصر الوقت، ويساهم، بشكل مباشر، في تقليل تكاليف الإنتاج على المزارعين، ويعالج عدم قدرة صغار المزارعين على الاستفادة منه.

- العمل على نظام تمويل يختص بدعم القطاع الزراعي، وتقديم التسهيلات المالية للتوسع والتطوير الزراعي، يقترب من الفائدة الصفرية، (بنك تنمية القطاع الزراعي)، تكون الفوائد فيه، فقط، لتغطية المصاريف الإدارية (بضمانة حكومية لكي يحظى بدعم ورعاية رسمية وتجنيد التمويل)، بعيداً عن نمط إقراض البنوك التجارية، وعن آلية ونمط قروض مؤسسات الإقراض الحالية، حتى التي تدعم المشاريع الزراعية، لأنها تستنزف الاستثمار الزراعي بفوائد كبيرة على التسهيلات، وتحد من قدرة المزارعين على الاستمرار أو التوسع في الاستثمار الزراعي.

• تنظيم الاستخدام والحفاظ على المساحات المخصصة للزراعة:

- التدخل لوقف الزحف العمراني على الأراضي الزراعية عالية القيمة، من خلال تحريم البناء فيها، أو إقامة المنشآت غير الزراعية فيها، عبر حصر وتحديد استخدامها فقط للإنتاج الزراعي.

- معالجة تفتيت الحيازات الزراعية ذات المساحات الصغيرة تحت مساحة معينة، بما فيها الناتجة عن الإرث، ضمن دراسة الحد الأدنى للحيازة الزراعية، بما يضمن معالجات عادلة تحفظ الحقوق واستمرارية الحيازة الزراعية المجدية، على سبيل المثال من خلال قروض ميسرة طويلة الأمد تمكن من يرغب في الاستمرار بالحيازة الزراعية من شرائها.

- تشجيع العمل التشاركي لتجميع الحيازات، عبر تشجيع تجميع الحيازات الصغيرة للعمل بنظام التعاونيات الزراعية، للتكامل والتعاون والاستفادة من وفورات الحجم، بزيادة الإنتاج وتقليل التكاليف، عبر الشراء بكميات، وتبادل الخبرات الزراعية فيما بينهم، والاستخدام المتبادل للمعدات، وتسويق مشترك، وخلق فرص عمل، عوضاً عن الاستحواذ عليها من خلال الاستثمار الفردي كبير الحجم.

- تنظيم عمل الحائزين الزراعيين، من خلال زيادة أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية والمجالس الزراعية، لتسهيل استخدام الأساليب التكنولوجية المناسبة، ومشاركة موارد الإنتاج، وبخاصة المياه، بما يتيح استغلال وفورات الحجم، وتقليل معدل التكاليف، واستخدام التكنولوجيا على نطاق يرفع العائد الزراعي.

• تعزيز الأمن الغذائي بتوسيع الإنتاج الزراعي:

- معالجة ما حل بصغار المزارعين في قطاع الدواجن الذين خرجوا من السوق، من خلال تنظيم اتحادات وجمعيات تمكنهم من مواكبة الطرق الحديثة في إنتاج وتربية الدواجن، والتكامل فيما بينهم، بما يساهم في إعادتهم إلى ممارسة الإنتاج الزراعي، بشكل يتيح لهم إمكانية مجاراة التكتلات الكبيرة التي نشأت في هذا القطاع.

- التوسع في الزراعة المكثفة التي تمكّن من الزراعة خارج المواسم الزراعية المعتادة، وتعطي كميات إنتاج كبيرة لوحدة المساحة، كنمط الإنتاج المحمي المكثف، شريطة ضوابط صحية، بتقنين ومراقبة وضبط استخدام المبيدات والمواد الداعمة، برقابة صارمة من وزارة الزراعة، بالتنسيق مع جهات الاختصاص؛ مثل وزارة الصحة، ومؤسسة المواصفات والمقاييس.

- أن يكون ضمن الاستراتيجية التوسع في الزراعة غير التقليدية، بهدف التحول المرحلي نحو الزراعة العضوية، التي تحتاج إلى مدى زمني أطول من التدريب والمهارة والخبرة، بحيث تكون الزراعة العضوية هي الهدف النهائي.

• تطوير البنية التحتية ومعززات تطوير القطاع الزراعي، بما يواكب التقنيات المستحدثة في المجال الزراعي:

- التوسع في إنشاء مختبرات حيوانية ونباتية بكوادر ملائمة من حيث الخبرة والمعدات والانتشار والأعداد، توفر الفحوصات المجانية أو شبه المجانية للمزارعين، بوقتية، وجودة، ومتابعة مباشرة وسريعة.

- التشبيك مع مؤسسات التعليم لإنشاء مختبرات بحث زراعي علمية ومتخصصة، والتوسع في الاختصاصات الزراعية والتكاملية مع القطاع الزراعي، للعمل على تطوير ومواكبة وفحص ما يلائم البيئة الزراعية الفلسطينية، من حيث التربة، والمناخ، والأصناف، عبر تمويل الأبحاث التطبيقية وتشجيعها، وتمويل منح ضمن تخصصات معينة.

- توسيع تجارب الزراعة التي تقلل من التبخر عن طريق تغطية المحصول خارج الدفيئات بمواد تظليل، مستخدمة في بعض المناطق، ومن جانب آخر تحمي من الصقيع في فصل الشتاء.

- **تنظيم توزيع دورات الإنتاج الزراعي وتوفير المنتجات زمنياً وجغرافياً:**

- تطوير جدول زمني وبرامج لتنظم توزيع الدورات الزراعية للمناطق الزراعية (تنميط الإنتاج الزراعي)، بهدف ضمان كميات تتلاءم مع الاحتياجات من جميع الأصناف الممكنة، وتتلاءم مع طبيعة المناخ والمناطق الجغرافية المختلفة، وتغطي أكبر فترة زمنية، وتستغل التنوع المناخي الفريد الذي يمكّن من إنتاج أصناف زراعية بتنوع عالٍ، وفي أوقات تختلف عن الدول الأخرى، ما يسهل عملية التسويق، والاستفادة من الأسعار العادلة للمنتج والمستهلكً.

- تنسيق التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي، من خلال التوسع في مجال التصنيع الغذائي، وتشجيع الفرص الاستثمارية التكميلية.

- تطوير وتوسيع انتشار البنية التحتية للتخزين طويل الأمد للمنتجات، عبر إنشاء تعاونيات بين المزارعين لهذا الغرض، تمكّنهم من حفظ الفائض لفترات زمنية أطول. هناك بعض التجارب الناجحة في مجال التمور في الأغوار.

المراجع والمصادر

- الأمانة العامة لمجلس الوزراء، (2024). «خطة الطوارئ الحكومية للعام 2024». رام الله–فلسطين: https://2u.pw/fG8E9FJl
- الأمانة العامة لمجلس الوزراء، (2024). «البرنامج الوطني للتنمية والتطوير 2024 – المرحلة الأولى». رام الله–فلسطين:https://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/news/details/55703
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، «تحليل واقع المساحات المزروعة بالمحاصيل العلفية وتربية الأبقار والضأن والماعز في فلسطين 2021»، رام الله – فلسطين: pcbs.gov.ps/pcbs_2012/Publications_AR.aspx
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2023). التعداد الزراعي 2021 – النتائج النهائية، رام الله–فلسطين: https://: www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2646.pdf
- هيئة مقاومة الجدار الفلسطينية، (2025). «التقرير السنوي للعام 2024». رام الله–فلسطين: https://www.cwrc. ps/page-2524-ar.html
- مرار، رابح، وآخرون، (2022). «القطاع الزراعي الفلسطيني ما بعد جائحة كورونا واستراتيجيات المواجهة الفعالة»، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): agriculture-sector-2022-arb-1651059061-pdf.pdf
- مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2024). «الإبادة الجماعية، إبادة القطاع الزراعي»: https://www.mezan.org/ar/ post/46475
- وزارة الزراعة الفلسطينية، (الخطة الوطنية للتنمية 2021–2023). الاستراتيجية القطاعية للزراعة 2021–2023، رام الله–فلسطين: https://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/Agricuture_2011 pdf.2013-
- وزراه الزراعة الفلسطينية، (2003). قانون الزراعة الفلسطيني (2) للعام 2003 . رام الله–فلسطين: https://www. moa.pna.ps/uploads/LAWS/202201.pdf.
- صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، (2017). «آلية العمل الخاصة بالتعويضات الزراعية 2017»، رام الله – فلسطين: https://2u.pw/xcBU0nmz
- سروجي، فتحي، (2012). «آفاق استخدام الزراعة غير التقليدية في فلسطين مع التركيز على الزراعة العضوية». رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): file:///C:/Users/user/Downloads/20142310132840- 1640016300-pdf.pdf
- عبد الكريم، نصر. (2017). «إحياء حق الاسترداد الضريبي لقطاع الثروة الحيوانية في فلسطين، الآثار الاقتصادية والمالية». رام الله: اتحاد جمعيات المزارعين الفلسطينيين: https://www.pafu.ps/sections/view/20
- نصر، محمد، (2003). «تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني»، رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): 1640016550-pdf.pdf-file:///C:/Users/user/Downloads/20142110131911
- وزارة الزراعة الفلسطينية، (2023). تقرير المتابعة السنوي «2023» لخطة التنمية الوطنية/ قطاع الزراعة. بيانات غير منشورة.
- وزارة الزراعة الفلسطينية، (2022). تقرير المتابعة السنوي «2022» لخطة التنمية الوطنية/ قطاع الزراعة. بيانات غير منشورة.
- وزارة الزراعة الفلسطينية، (2021). تقرير المتابعة السنوي «2021» لخطة التنمية الوطنية/ قطاع الزراعة. بيانات غير منشورة.
- وزارة الزراعة الفلسطينية، (2023). خطة العمل المرتبطة بالنتائج، قطاع الزراعة. بيانات غير منشورة.
- وزارة الزراعة الفلسطينية، (2022). خطة العمل المرتبطة بالنتائج، قطاع الزراعة. بيانات غير منشورة.
- وزارة الزراعة الفلسطينية، (2021). خطة العمل المرتبطة بالنتائج، قطاع الزراعة. بيانات غير منشورة.
- وزارة الزراعة الفلسطينية، (2024). سجل المتضررين حسب المحافظة للسنوات: 2010–2024، القيم والأعداد. بيانات غير منشورة.
- Yasin, Rana Hashim Hajj. 2021. The Palestinian agriculture clusters strategy: status and prospects. Journal of al-Quds Open University: for Administrative and Economic Research،Vol. 6, no. 15, pp.923-: https://search.emarefa.net/detail/BIM-1334882
- Wilson, Peter. 2020. Opportunities and Challenges in Implementing a Cluster-Based Economic Development Strategy in the Palestinian Context, in Light of International Experiences and National Development Priorities. Palestine Economic Policy Research Institute (MAS). 2020. Ramallah – Palestine. ISBN 9784-90-374-9950-: Microsoft Word - Clusters 2020

الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة؛ ائتلاف عددٍ من المنظمات الأهلية الفلسطينية التي عملت على تنسيق جهودها الرامية لتعزيز نظم المساءلة ومبادئ الشفافية في إدارة المال العام وبشكل خاص الموازنة العامة. ويتبنى الفريق منهج عمل يقوم على الشراكة الفاعلة مع جميع المعنيين في مجال إدارة المال العام بمن فيهم وزارة المالية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة في عملية التخطيط؛ لتحقيق الأهداف العامة التالية:

- تعزيز الشفافية من حيث نشر المعلومات الخاصة بالسياسة المالية والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، وتعزيز موقع ترتيب فلسطين على المؤشر الدولي لشفافية الموازنة.
- تعزيز نظم المساءلة حول النفقات والإيرادات العامة.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات المالية للسلطة الفلسطينية وتحديد أولويات الإنفاق والتطوير والخطط الوطنية القطاعية بما يخدم مصالح المواطن الفلسطيني ويحقق أهداف التنمية المستدامة.
- رفع وعي المواطن الفلسطيني بأحكام قانون الموازنة السنوي وطرق المشاركة في وضع السياسات المالية والرقابة عليها لتمكينه من المساءلة حولها.
- تقديم توصيات لمجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة بإدارة المال العام بهدف تحسين إدارة المال العام؛ وذلك من خلال عملية التحليل الدوري للموازنة العامة والإجراءات المالية المتخذة من قبل وزارة المالية التي يقوم بها الفريق الأهلي.

تم تأسيس الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة عام 2011، ويضم في عضويته عدداً من المنظمات الأهلية القطاعية وهي: ائتلاف أمان (السكرتاريا التنفيذية للفريق الأهلي)، مؤسسة مفتاح، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، مركز إبداع المعلم، مركز العمل التنموي – معا، اتحاد لجان العمل الزراعي، الإغاثة الزراعية، اتحاد لجان العمل الصحي، اتحاد الصناعات الغذائية، اتحاد الصناعات الدوائية، اتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية، الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، جمعية منتدى المثقفين الخيرية، مؤسسة فلسطينيات، معهد أريج، مؤسسة الحق، معهد التعليم المستمر(جامعة بيرزيت)، مركز دراسات التنمية IDS ، مؤسسة النيزك، مركز القدس للمساعدة القانونية، مؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، مؤسسة قادر للتنمية الاجتماعية، جمعية تنمية المرأة الريفية، مؤسسة مساواة، والهيئة الوطنية للمنظمات الأهلية الفلسطينية، مركز تطوير المؤسسات الأهلية، معهد الحوكمة الفلسطيني، صحيفة الحدث، جمعية بنيان للتدريب والتقييم والدراسات المجتمعية، مركز الصداقة الفلسطيني للتنمية، المنتدى الاجتماعي التنموي، مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية – بال ثينك، مركز الهدف لحقوق الإنسان، المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، الهيئة الأهلية لرعاية الأسرة، العربي للتطوير الزراعي، صحيفة الاقتصادية، واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، بالإضافة إلى بعض الخبراء الاقتصاديين.